التنمية اللغوية

طريق إلى المعاصرة

قضايا لغوية

(٤)

رئيس مجلس الإدارة
محمد الأحمد
وزير الثقافة

المشرف العام والمدير المسؤول
د. ثائر زين الدين
المدير العام للهيئة العامّة السوريّة للكتاب

رئيس التحرير
د. محمَّد قاسم
مدير إحياء التراث العربي ونشره

الإشراف الطباعي
أنس الحسن

د. ممدوح محمد خسارة

التنمية اللغوية

طريق إلى المعاصرة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٧

قضايا لُغويَّة
العـدد (٤)
٢٠١٧م

التنميـة اللغويـة طريـق إلى المعاصـرة / ممـدوح محمـد خـسارة.- دمـشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٧م.- ١٠٤ص؛ ٢٠ سم.
(قضايا لغوية؛ العدد ٤)

١- ٤١٠,٢ خ س ا ت ٢- العنوان ٣- خسارة ٤- السلسلة
مكتبة الأسد

مُقَدِّمَة

لغتنا العربية هي هويَّتنا ووطَنُنا: هويتنا لأنها حاملة تراثنا وقيمنا وخصائصنا، ووطننا لأن إليها انتماءنا ما دام الوطن هو مقرُّ الفرد الذي إليه انتماؤه.

واللغة العربية هي المقوِّم الوحيد من مقوِّمات عروبتنا الذي ما زال حيًّا صامداً من بين سائر المقومات الأخرى التي بدأت تتصدَّع وتتآكل بفعل الغزو السياسي والثقافي، أو بدافع الانطواء المحلِّي أو الإقليمي، وتكاد تكون الرابطة الوحيدة التي تجمع أبناء هذه الأمة – على تبايُن مواقفهم وتعارض آرائهم – في هذا الوقت. وما دامت لغتنا كذلك فمن حقِّها علينا أن نحافظ عليها «كما نحافظ على نور عيوننا» ، لأن ضياع هذه اللغة يعني ضياع عروبتنا التي نؤمن بها على الرغم مما تتعرَّض له من سهام الأعداء من داخل الوطن العربي وخارجه.

والمحافظة على اللغة العربية وحمايتها لا تعني مجرَّد حُبِّها والاعتزاز بها فحسب، بل تعني بالمقام الأول تنمية هذه اللغة وتطويرها لتكون لغة حياة وحضارة في عصر أَظْهَرُ سماتِه العلم والتِّقانة والعولمة، أي أن تكون لغة معاصِرة قادرة على التعبير عن متطلبات الحياة الحديثة ومستجداتها الماديَّة والفكرية، وهي حقيقة بذلك، إنَّ لغة تطوَّرت من لغة بيان في الجاهلية إلى لغة عرفان في صدر الإسلام، إلى لغة برهان في القرون اللاحقة، لهي مؤهلة لأن تكون لغة علوم وإتقان في يومها هذا.

لقد كان اختيار الكتابة في هذا الموضوع لأنَّ الإجماع منعقد تقريباً، على أن تنمية اللغة العربية «هي الآن أهم مشكلة لغوية تواجهنا». وقد حاولت في هذا الكتيِّب أن أجمع بين ما يتشوَّف إليه قارئ عامّ، وما يتأمَّل فيه قارئ متخصِّص.

وبعدُ: فإن إنساننا العربي حرّاً كريماً هو الغاية، ووحدة أمتنا هي الوسيلة إلى هذا الإنسان، ولساننا العربي هو الدعامة الأولى والأرسخ لهذه الوحدة المأمولة. فلا غرابة والحالة هذه أن تكون حماية العربية وتطويرها وتنميتها رِباطاً على جبهة من جبهات

الكفاح القومي والحضاري، نخوضها ونحن واثقون ومؤمنون بخلود لغتنا وبقائها، قبل أن يُبشِّر بذلك الكاتب الإسباني **(**كاميلو جوزي سيلا**)** الحائز جائزة نوبل للعام **(**١٩٨٩**)**، حين قال في حديثه عن اللغات العالمية**: «لن يبقى من اللغات البشرية إلا أربع قادرة على الحضور العالمي وعلى التداول الإنساني، وهي الإنكليزية والإسبانية والعربية والصينية»**، مما أثار زوبعة ثقافية في أوساط العولمة الثقافية**.** بل حتى قبل أن يتنبَّأ **(**جول فيرن**)** رائد قصص الخيال العلمي في القرن التاسع عشر في إحدى قصصه بأن العربية هي لغة المستقبل**.**

دمشق ٢٠ / ٥ / ٢٠١٧

المؤلف

د. ممدوح محمد خسارة

الفصل الأول

التنمية اللغوية: مفهومها وأهدافها

مفهوم التنمية اللغوية:

التنمية - لغةً – مصدر للفعل (نَمَّى) الذي يحمل جذرُه معنى الزيادة والكثرة. وعليه فزيادة أي محصول أو منتج في أي حقل هو مدلول هذه الكلمة. أما التنمية اصطلاحاً فهي بحسب الموسوعة العربية: «العمليات المخطَّطة الهادفة إلى إجراء التحسين والتطوير في المجالات المختلفة».

وقد شاعت كلمة (التنمية) بهذا المعنى الاصطلاحيّ الذي لا يَنْبَتُّ عن المعنى اللغوي تماماً، ثم تنوَّعت أشكالها بحسب ما تضاف إليه، كالتنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، حتى صارت من الكلمات المفتاحية لكثير من البحوث

والدراسات، وبما أن كل أشكال التنمية لا تنفصل عن اللغة، لأنها وسيلةُ التعبير عنها، فلا بُدَّ من زيادة ثروتها اللفظية وتجديد أساليب التعبير والأداء البيانيّ فيها، لأن اللغة - ألفاظاً وأساليب - هي الحامل اللساني لكل مناحي التنمية.

أما (اللغويَّة) فهي نسبة إلى اللغة التي حدَّها ابن جنِّي بأنها أصوات يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن مقاصدهم. وقد توسَّعت دلالات اللغة بالانزياح من العام إلى الخاص وبالعكس، وتَشَعَّبَتْ لتعني منظومات التواصل اللفظي في مختلف مناحي الحياة من مثل لغة العلم ولغة الأدب ولغة الإعلام ولغة المسرح.... وما نعنيه باللغة في بحثنا هذا، هو اللغة العربية الصحيحة بأنظمتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية.

وعلى هذا فعبارة التنمية اللغوية تعني شيئين:

أ- زيادة الثروة اللفظية ومخزونات الكلمات والمفردات وَفْقَ أصول العربية وضوابطها، بحسب ما تمليه حاجات وضرورات التواصل بين أفراد الأمة العربية ومجتمعاتها، ووَفْقَ حاجات التواصل مع اللغات الحية الأخرى عَبْر الترجمة إلى العربية ومنها.

ب- تطوير أساليب التعبير والتواصل في العربية، بالانفتاح على أساليب التعبير التي يبتكرها الشعراء والأدباء والنقاد والفنانون والمختصون العلميون والمترجمون والإعلاميون، وأمثالهم من المبدعين، والتي لا تخرج عن أصول العربية، ولا تجمد عند رواسم شكلية ثابتة في التعبير والكتابة، لا تتعداها، بتوهُّم أن أساليب القدماء وحدهم هي أساليب العربية فحسب. إن لغة أي أمَّة لا يصنعها اللغويون دون غيرهم، وإنما يصنعها كل أبنائها، ومن حقِّهم وواجبهم الإسهام في تطويرها وتنميتها، وطالما أغناها قديماً الأطباءُ والحرفيُّون والفقهاء والفلاسفة.

ولكن ما نودُّ تأكيده أن تطوير لغتنا وتنميتها وعصرنتها لا يكون بالخروج عن ثوابتها أبداً، بل بالتَّجديد والتنويع في متحولاتها، ذلك أن في كل لغة ما هو ثابت وما هو متحوِّل: الثابت فيها هو أنظمتها الصوتية والنحوية والصرفية، أما المتحول فهو نظامها الدَّلالي، وأساليبُ التعبير الفنيّ الجماليّ فيها.

أهداف التنمية اللغوية ودوافعها:

إن ما يدعو إلى هذه التنمية أمور أهمها:

١ - مواكبة العربية لمتطلَّبات العصر الحديث:

من المعروف أن التقدُّم المعرفيّ عامَّة، والعلميّ والتقانيّ خاصةً، هو أبرز سمات العصر الحديث، وأن هذا التقدُّم يُنتج معه مصطلحاته العلمية الجديدة ما دامت اللغة هي وعاء الفكر والعلم وحاملته. قدَّرت منظمة (اليونسكو) ما يدخل الاستعمال من المصطلحات العلمية بنحو عشرين ألف مصطلح سنوياً في مختلف فروع العلم والمعرفة، وكان هذا في أواخر القرن الماضي، ولا شكَّ في أن هذه الأرقام قد تضاعفت اليوم. ومن العبث الحديث عن مواكبة العربية للعصر دون نقل هذه المصطلحات أو معظمها إليها بطريقة من طرق النقل التي سنفصِّل فيها. لا نعني بمتطلبات العصر مصطلحات العلوم الأساسية أو البحتة فحسب كالرياضيات والفيزياء، ولا العلوم التطبيقية كالطب والهندسة، بل العلوم الإنسانية كالفلسفة والأدب والتربية والفنون ونحوها.

ويدخل في إطار المصطلح العلمي ألفاظ الحضارة التي تداولها أبناء المجتمع ودخلت اللغة العامَّة، إذْ كانت وقت اكتشاف تقاناتها أو مدلولاتها مصطلحاتٍ علمية بحتة، يتداولها المختصون دون غيرهم، ولكن شيوعها لدى معظم المتكلمين عند استعمالها

في المنتجات الصناعيّة والتِّقانيّة نقلَها إلى ما سُمِّي ألفاظ الحضارة، فإذا كانت كلمة (فضائية = satellite) مصطلحاً علمياً في بداية تداولها بين المختصِّين، فإنها اليوم من ألفاظ الحضارة، بل ألفاظ الحياة اليومية، وكذا كلمة (حاسوب: computer) التي تجاوزت المصطلح العلمي، فصارت من ألفاظ الحضارة، بل من اللغة العامة.

ولولا وضع المقابلات العربية لمصطلحات العلوم وألفاظ الحضارة لما كان بإمكان المشاهد العربي اليوم أن يفهم برنامجاً علمياً يدور حول الوراثة أو البيئة مثلاً، ولا أن يستوعب حلقة حوارية حول السياسة أو الإعلام أو الاقتصاد. ولولا الجهود الكبيرة والمضنية في وضع المقابلات العربية للمصطلحات وألفاظ الحضارة لما كان لنا أن نعرف ما يدور حولنا في هذا العصر، ولا أن نفيد من إنجازاته، وباختصار، لكنا خارج العصر إلى حدٍّ بعيد.

٢ - تطوير المعجم العربي المعاصر وتحديثه:

طالما شكا دارِسو العربية ومتعلِّموها وقُرَّاؤها من أن معجماتنا مغرقة في القَدامة، وأنها لا تسعف القارئ من الناطقين بالعربية وبغيرها، فإذا كانت المعجمات التراثية القديمة قد وَفَّت حاجةَ العرب في عصرها، وجمعَتْ ما استطاعت جمعه منها بغية حفظها، فكانت

مادة لغوية مرجعيَّة لنا، نفهم بوساطتها تراثنا الأدبي والعلمي، ونُحْيي ما نحتاج إليه من ألفاظها، لنستعمله في دلالات جديدة لم تكن لها عند العرب، ونقيس على ما جاء فيها الألفاظَ والعباراتِ المستحدَثة التي أفرزَتْها متطلَّبات التواصل اللغوي، نقول إذا كانت المعجمات التراثية قد قامت بمهامِّها في زمنها على وجه عظيم يستحق الإكبار، فكانت صورة عن لغة أهلها موفية بمقاصدهم، فإن معجماتنا المعاصرة قصَّرت عن ذلك أيَّما تقصير، لأنها وقفَتْ عند حدود المعجم التراثي القديم، تختار منه ما هو عامّ، وما سَهُل ولانَ من ألفاظه، فهي لا تعدو مختصرات لمعجماتنا القديمة، وإذا أدخلَت النَّزر اليسير من كلمات معاصِرة عدَّت ذلك إنجازاً وفَتْحاً يستحق الثناء. ونحن إذْ ندرك ونقدِّر مخاوفَ المعجميِّين واللغويين على العربية من أن يتسَلَّل إليها ما ليس منها فيشوهها ويُبعدها عن جذورها وأصولها قليلاً أو كثيراً، نرى أنَّ هذه المخاوف مبالَغٌ فيها، إذْ كان من نتائجها تَخلُّف المعجم العربي المعاصر عن الوفاء بحاجات المستعين به أو الباحث فيه. وإذا كانت معجماتنا المعاصرة - بهذه المنهجية - قد حافظَتْ على جذور اللغة وأصولها غالباً، فإنها ضَيَّقت على العربية وخَنَقَتْها إلى درجة لم تعد فيها هذه المعجمات المرجعيةَ اللغوية الوحيدة التي يُحتكم إليها. **وأهم ما تحتاج إليه معجماتنا المعاصرة ما هو آت.**

أ- استيفاء الكَلِم الجديد المتداول، سواء بألفاظه الجديدة أم بدلالاته المعاصرة: ولنأخذ مثلاً **(المعجم الوسيط)** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة نموذجاً، وهو أكثر المعجمات موثوقية وانتشاراً، وأوسعها تطوراً حتى الآن، إلا أنَّ الناظر فيه يعجب أشدَّ العجب من أنْ غابت عنه كلماتٌ ومداخلُ - أفعالاً وأسماءً - هي ممَّا لا يكاد يستغني عنه أيُّ متكلِّم بالعربية. وحتى إذا أوردتها، فإنها توردها بمعناها القديم دون المعنى المعاصر الذي يتواصل به المتكلِّمون لوقتنا هذا، ومثال ذلك:

- لم يُورِد كلمة **(الرَّأس)** بمعنى العضو أو الجزء الأعلى من جسم الإنسان وفيه معظم الحواس والمخ والفم والعينان.
- ليس فيه كلمة **(الحكومة)** بمعنى السُّلطة التنفيذية العليا في الدولة، مع أنه استعملها في شروحه مرَّات، كقوله عن المستخدم بأنه «من يعمل عند الحكومة». وقد أفرد مدخلاً **(للمستخدَم)**، ولم يفرد مدخلاً للحكومة بهذا المعنى.
- ليس فيه كلمة **(الوزارة)** بمعنى الحكومة أو السلطة التنفيذية العليا التي تدير شؤون الدولة.
- ليس فيه **(طَبَع)** بمعنى كتب بواسطة الآلة، مع أنه أفرد مدخلاً لكلٍّ من **(الطباعة والمطبعة)**.

- ليس فيه مدخلا **(مواصلات واتصالات)** على شيوعهما، وضرورة استعمالهما، مع أنه استعملهما في الشرح.
- ليس فيه مدخل **(الإدارة)** بمعنى المصلحة أو المكتب الذي يشرف على عمل معيَّن، مع أنه استعملها في تضاعيف كلامه ثماني مرات.
- ليس فيه **(المؤامرة)** بمعنى إعداد أمر خفية.
- ليس فيه مدخل **(اللسان)**، بمعنى عضو النُّطق في الإنسان، مع أنه استعملها أكثر من ثمانين مرة، حتى إنه وضع مدخلاً لكل من لسان الثور ولسان العصفور ولسان الحذاء**!!**
- ليس فيه مدخل لكلمة **(الجديد)**، بمعنى الحادث بعد أن لم يكن.
- ليس فيه مدخل لكلمة **(المعلومة)**، بينما فيه مدخل للأُعلومة بأنها السِّمة.
- ليس فيه **(دَوَّن)** بمعنى كتَب، ولا التدوين ولا المدَوَّنة.
- ليس فيه مدخل **(المستقبَل)** بمعنى ما سيأتي من الزمن.
- ليس فيه مدخل **(الإعلام)** بمعنى وسائط الإعلام والإخبار.

وبالاختصار فليس فيه كثير من كلمات مداخل بمعانيها المعاصرة، مما لا غنى عنه اليوم للتعبير والتواصل بين المتكلمين.

وهذا الذي ذكرنا لا يقلِّل من تقديرنا للمعجم المذكور، بقدر ما يعبِّر عن حرصنا عليه ورغبتنا بأن يكون مرجعاً لغوياً لا يقل عن أمثاله من المعجمات الأجنبية المتقدِّمة، فإذا لم يجد الباحث أو الطالب مثل تلك الكلمات الشائعة المتداولة يومياً، في معجم للعربية فأين يجدها؟

ب- إكمال المواد اللغوية وقَبول الجديد من الكلمه:

يلحظ الناظر في المعجم العربي أنه التزم نصّاً، المادَّةَ اللغوية التي ذكَرَتْها المعجمات التراثية دون اعتبار للأفعال والأسماء التي استحدثها العرب ومشتقاتها، فهو لا يثبت من المادة اللغوية إلا نصف كلماتها غالباً. وعلى سبيل المثال:

- ذَكر المعجم العربي في مادة **(حكم)** واحداً وعشرين مدخلاً بين اسم وفعل، وهي ما كان مستعملاً في عصر وضع المعجمات اللغوية التراثية، وكانت وافية بحاجات المتلاغين في ذلك العصر، ولكنه أهمل ثمانية عشر مدخلاً بدلالات جديدة لم تكن لها، وكلها سليمة، ونحن بمسيس الحاجة إليها وهي: الحكومة، حَكَّم، الحاكم، المحَكَّم أو المحكِّم، التحكيم، الحاكميَّة، المحكومية، المحكوم، الحوكمة، حَوْكَم، الحكامة، حاكم، المحاكمة، التحكُّم،

التحكمية، الحاكمة، الاستحكامات. فالمعجم العربي المعاصر التزم تَكَلَّم به القدماء، وكأنَّ ما يتكلم به المحدثون ليس من العربية.

وقد أدى هذا النقص إلى أن يكثر المخطِّئون والمصَحِّحون اللغويون.

- فإذا قُلْتَ: (أَمَّنَت الدولة المؤسسات)، بمعنى هيَّأت لها الحماية والحراسة لتكون في أمان، قيل لك: ليس للفعل (أمَّن) هذه الدلالة في العربية.
- وإذا قلت: (جابَهَ الشعب المحتلين)، قيل: أخطأت، فليس في العربية هذه الدلالة للفعل جابَهَ.
- وإذا قلت: (شَخْصَنَ المحاورُ المناقشة)، قيل: هذا ليس في العربية ولا معجماتها.
- وإذا قلت: (تَمَتْرَسَ الجندي في موقعه)، قيل: ليس في العربية تمترس، وإنما فيها (تَتَرَّس).
- وإذا قلت: (قُمنا باستبيان)، قيل الصواب: استبانة.
- وإذا قلت: (لهذا المشروع الأولوية)، قيل: ليس في المعجمات كلمة (الأولوية).

- وإذا قلت: (جَسَّرت المفاوضاتُ الهوَّة بين الطرفين)، قيل: ليس لفعل جَسَّر في العربية هذه الدلالة.
- وإذا قلت: (تبنَّى الكاتب الفكرة)، قيل: التبنِّي في المعجم هو لاتخاذ ابن، وليس لاتخاذ فكرة أو مبدأ.
- وإذا قلت: (باقة زهور)، قيل الصواب: (باقة أزهار).

وإذا أردنا إحصاء ما لم تورده المعجمات من الكلمات التي تُخَطَّأ لعيِبنا ولأضجرناكم.

وقد تنبهت مجامع اللغة العربية إلى هذه الثغرة في معجماتنا المعاصرة، فاتخذت «قرار تكملة المادَّة اللغوية التي ورَد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيَّـتُها». فإذا ورد في العربية الفعل (نظر) جاز أن نصوغ منه كل مشتقاته ولو لم تذكرها المعجمات، فنقول: نظريَّة، ونظريّ، وتناظُر وتَنظير، والمنظور والمنظار..) بدلالاتها المحدَثة وليس القديمة فقط.

وقد جسَّدت المجامع اللغوية هذا القرار بدراسة الألفاظ والأساليب العربية المتداولة، وإقرار إدخال ما صحَّ منها صرفاً ودلالة إلى المعجم العربي. وكان أن اتخذ مجمع القاهرة نحو أربع

مئة قرار في هذا الشأن منها: جواز قولهم: الأَنْسنة، البَرْمجة، الاستبيان، وتبنَّى الأمر بمعنى أخذ به واعتقده...

كما اتخذ مجمع دمشق نحو مئتين وخمسين قراراً في هذا الشأن منها:

- جواز استعمال الفعل (حَبَّذ) ومشتقاته بمعنى اسْتَحْسن.
- جواز قولهم (عَصَّب) بمعنى انْفَعل مُغْضباً أو تَغَضَّب.
- جواز استعمال كلمة (النوايا) بمعنى المقاصد وما يَعْزم عليه؛ جمعاً لنواة ونوى بمعنى النِّيَّة.
- جواز بناء أفعال ملحقة بالرباعي على بناء (فَعْلَن)، مثل: عَصْرَنَ وعَقْلَنَ ورَقْمَنَ.
- جواز بناء أفعال مزيدة على بناء (تَمَفْعَلَ) مثل: تَمَشْيَخَ، وتَمَذْهَبَ، تَمَتْرَسَ...

إن الذي يطلع على قرارات هذين المجمَعَيْن في الألفاظ والأساليب والأصول ليعجب مما في معجماتنا من نقص في المداخل. ومع أن المجمعين يصدران هذه القرارات وينشرانها في مجلتَيْهما أو في كتب، ولكن الكلمات لا تشيع ولا تروج إلا

إذا ضُمِّنت معجمات اللغة العربية، إذْ ليست قرارات المجامع وإصداراتها متاحةً لكل الطلاب والباحثين.

ولا بدَّ من التنبُّه إلى أنَّ ما ينجزه المجمعان من كلمات وتعابير يستند إلى بحوث ودراسات لغوية عميقة، تفيد من خصائص العربية ولا تخالف أصلاً من أصولها.

ج - مَعْجَمة العبارات الاصطلاحية:

العبارات الاصطلاحية هي تراكيب إضافية أو إسنادية أو وَصْفيَّة دخلت العربية المعاصرة بطريق الترجمة غالباً، وَفْقَ أسلوب المجاز، تشبيهاً أو استعارة أو كناية، وهي عبارات سليمة التركيب في معظمها، ولكنَّ المعجم العربي اللغوي لا يُسعف القارئ في فهم معانيها من مثل: (الخطَّ الساخن) إذ يورد المعجم اللغوي (الخط: الطريق المستقيم... والساخن: الحار)، ولكنه لا يورد المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة وهو خط هاتفيّ مباشر بين رئيسين لسرعة الاتصال عند الضرورة. ومنها:

- **الضوء في آخر النفق:** إذ يجد القارئ معنى كلمتي الضوء والنفق، ولكنه لا يجد المعنى الاصطلاحي، هو الحلُّ والمخرجُ البعيدان.

- **الاتجار بالبشر:** بمعنى استغلال البشر في أعمال التهريب أو الدَّعارة.
- **تدوير الزوايا:** بمعنى تقريب وجهات النظر المتعارضة.
- **تعليق المباحثات:** بمعنى توقيفها إلى حين.
- **تبييض الأموال:** بمعنى إزالة الشبهة عن الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، وذلك بشراء مقتنيات مادية أو عقارية، لبيعها ثانية لكي لا يعرف مصدرها الأصلي المخالف للقانون.
- **الأموال القذرة:** بمعنى الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات أو السلاح أو السرقة.
- **غسيل الأدمغة:** بمعنى تغيير مفاهيم شخص ما، وإقناعه بغيرها أو بما يخالفها تماماً.
- **قَرْصنة المواقع والمعلومات:** بمعنى الدخول إلى مواقع إلكترونية على الشابكة دون موافقة أصحابها لسرقة معلوماتها أو تغييرها.

وقد صنَّف بعض اللغويين معجمات صغيرة في هذه العبارات مثل (معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية) لأحمد أبو سعد، و(معجم التعبيرات الاصطلاحية) لمجموعة مؤلفين. و(معجم التعابير الاصطلاحية في العربية المعاصرة) للدكتورة وفاء كامل فايد.

ولكن التعامل مع هذه العبارات المجازية أخذ طابعاً أشمل عندما بدأت المجامع باتخاذ قرارات علمية فيها، تمهيداً لإدخالها إلى المعجم اللغوي العام. ومن هذا القبيل ما اتخذه مجمع القاهرة في قبول كثير من العبارات الاصطلاحية من مثل:

- **الثورة البيضاء:** بمعنى الثورة السلميَّة التي لا تراق فيها دماء، ولا تلجأ إلى العنف.
- **أنصاف الحلول:** بمعنى الحلول الجزئية أو الموقَّتة التي لا تُنهي المشكلة.
- **تَصْفير الأزمات:** بمعنى العمل على الهبوط بها إلى درجة الصفر، أي إنهاؤها.
- **القرية الذكيَّة:** بمعنى مُنْشأة علمية بحثية تستخدم تقانات المعلوماتية من حواسيب واتصالات وبرمجيات رقمية.

وقد بلغت هذه العبارات العشرات، يعرضها المجمع في مؤتمراته السنوية، فإذا أجيزت أصدر فيها قرارات.

ولكن أكبر عملٍ وأشمله في حقل العبارات الاصطلاحية هو ما ينهض به فريق من أعضاء مجمع اللغة العربية بدمشق - والكاتب منه - بعنوان معجم العبارات الاصطلاحية في العربية المعاصرة،

الذي سيشتمل على نحو ستة آلاف عبارة في أكثر من ألف صفحة، وسيكون ثلاثيَّ اللغات (العربية والإنكليزية والفرنسية)، ليكون عوناً للعرب وغيرهم في فهم دلالات هذه العبارات المجازية التي لا تسعفهم المعجمات اللغوية الحالية بمعانيها، والمعجم قيد التنضيد بعد ست سنوات من الإعداد، ويؤمَّل منه أن يَسُدَّ فراغاً بَيِّناً وواسعاً في المعجمية العربية، ومن عباراته:

- **الفَجْوة الرقمية:** وتعني مقدار التخلُّف في استعمال تقانات المعلوماتية.
- **تعنيف المرأة:** وتعني معاملتها بعنف وقسوة لا تليق بالإنسان.
- **الكلمات المفتاحية:** الكلمات أو العبارات الأكثر أهمية في الموضوع.
- **أحزاب الخُضر:** الهيئات والمنظمات التي تعنى بشؤون البيئة.
- **عين العاصفة:** مركز الأحداث ومواجهتها.
- **الإعلام الموازي:** وسائل الإعلام والنشر بواسطة مواقع على الشابكة.
- **البصمة الوراثية:** مجموعة الصفات الوراثية التي تثبت صلة الفرد بأسرةٍ أو مجموعة عرقية.
- **الأُسَر المستورة:** الأسرُ الفقيرة المتَعَفِّفة.

- **أحياء الصفيح:** أحياء الفقراء على هوامش المدن التي تبنى من الصفيح غالباً.

- **التغذية بالكهرباء:** إمداد منطقة بالطاقة الكهربائية.

ومن المفترض أن تُدْخَل هذه العبارات في المعجمات اللغوية المعاصرة في إصداراتها المستقبلية، لتكون جزءاً من متن اللغة كما العبارات المسْكوكة قديماً، مثل: اختلط الحابل بالنابل، وألقى الحبل على الغارب، وابن بَجْدَتها...

د- تحديث المعجم العربي:

عرَضْنا للجهود التي تبذلها المجامع في تطوير المعجم العربي وإغنائه بالكلم الجديد المستحدَث، ليكون المعجم المعاصر وافياً تماماً بمتطلبات التواصل اللغوي، ولكن ثمَّة عقبة كأداء، إجرائية وتنفيذية، تواجه هذه الجهود، وهي أن إنجازاتها وتجديداتها في الألفاظ والأساليب والعبارات الاصطلاحية، لا تدخل المعجم العربي إلا بعد السنوات الطِّوال العديدة، وبعد أن يكون قد جَدَّ في الاستعمال اللغوي كلمات وعبارات قصَّرت عنها الطبعات الجديدة نفسها. وعلى سبيل المثال، فقد بدأ مجمع القاهرة بصنع المعجم الكبير الذي ضَمَّنه مداخل

جديدة زيادة على ما ورَدَ في معجمه الوسيط، ولكن المؤسف أن الجزء الأول منه صدر سنة (١٩٧٥) متضمِّناً حرف الألف، ولم يصدر منه حتى الآن (سنة ٢٠١٧)، إلا تسعة أجزاء آخرها حرف السين، وهي تمثل نحو ثلث المعجم تقريباً، وذلك في غضون اثنتين وأربعين سنة، وعلى هذا الإيقاع من العمل يحتاج المجمع إلى نحو خمس وثمانين سنة أخرى لإتمام المعجم الكبير، أي إلى نحو سنة (٢١٠٠)م، وكم سيكون قد دخل العربية في هذا القرن من الزمان من الكلم والعبارات، وبذلك يُمسي المعجم الجديد العتيد قديماً.

ونحن نقدر ونثمِّن عالياً جهود صنَّاع المعجم الكبير، ونعذرهم في ذلك البُطْء والتأخُّر. ولكننا ندعو إلى أن يكون هذا العمل مهمة قومية، تسهم فيها كل الدول العربية والمؤسسات العربية الماليَّة والتقانيّة، لتسريع العمل ما أمكن، أسوة بمعجمات اللغات المتقدمة التي تُحَدَّث كل عقد من الزمان تقريباً، وإلا فسيكون عملنا المعجمي متخلِّفاً دائماً عن عصره.

وإذا كنا قد ركَّزنا في حديثنا على جهود المجامع في العمل المعجمي، فإن ذلك لا يُقَلِّل من مكانة المعجمات الجادة المعاصرة

التي صَنَّفها علماءُ ولغويون فرادى أو مع فريق عمل متخصِّص، وهي لا تقلّ موثوقية ودقَّة عن معجمات المؤسسات اللغوية الرسمية، بل هي أجرأ منها غالباً، وأسرع إنجازاً، حتى غدت تضاهي المعجمات المجمعية، ولنا من **(معجم اللغة العربية المعاصرة)** للدكتور أحمد مختار عمر وفريقه خير شاهد على قولنا، كما لا نقلِّل من جهود دور النشر العربية الكبيرة التي أحدثَتْ قسماً خاصاً فيها للمعجمات في مختلف العلوم والمعارف.

٣- تعريب العلوم وتوطين المعرفة:

شاء القدر لجيلنا أن يوجد في عصر سبقَنا فيه غيرنا في ميادين العلم والمعرفة وفاقنا بأشواط. وللإفادة من هذا العلم وتقاناته نحن أمام خيارين:

الأول: أن نأخذ هذا العلم بلغة أهله الأجنبية، وهذا ما يفضي إلى أن يكون العلم مقتصراً على نخبة قليلة من أبناء الأمة من الأغنياء القادرين على اكتسابه من المعاهد والجامعات الأجنبية في الداخل أو الخارج، وفي هذا ما فيه من انقسام في المجتمع بين خاصَّة قليلة متعلِّمة وبين عامَّه كثيرة فقيرة محرومة من العلم والتعليم. عدا أنَّ الاستقلال السياسي لأقطار الوطن العربي سيبقى

ناقصاً ومعيباً، لأنه لم يقترن بالاستقلال الثقافي الذي يمثله سيادة اللغة العربية في كل مناحي الحياة ولا سيّما التعليمية والإدارية والاجتماعية.

والخيار الثاني: أن نعرِّب المعارف والعلوم وتقاناتها، أي ننقلها إلى اللغة العربية التي هي لغة المجتمع ونُدَرِّسها بلغة الأمة التي هي العربية. وفي هذا ما فيه من تحقيق قيم المساواة والعدالة في تمكين أبناء الوطن كافة من حق التعليم والثقافة، بما يحقِّق ديمقراطية العلم والثقافة المكمِّلة للديمقراطية السياسية، وهو ما يؤدي بالمحصلة إلى استنبات العِلم في الأرض العربية ليكون جزءاً من إنتاج الوطن ونسيجه، لا أن يبقى دخيلاً على هذا النسيج.

وكان أن اختارت الأمة العربية ممثَّلة بطلائعها المتنوِّرة والتقدميّة طريق التعريب، بنقل العلوم إلى لغتها وتدريسها بها تجسيداً لديمقراطية التعليم وشعبيَّته، لأنه الطريق الذي اختارته كل الأمم الحيَّة لبناء نهضتها وتوطين العلم فيها، فهو الطريق الذي اختارته الصين واليابان وكوريا وإيران وفيتنام ودول أوربا الشرقية، لأنَّها أيقنَتْ أنه ما من أمَّة نهضَتْ أو تقدَّمت بغير لغتها.

ويقتضينا الواجبُ والإنصاف – في هذا المقام – التنويه بسياسة تعريب العلوم والتعليم التي انتهجَتْها سورية منذ بداية عصر الاستقلال في مطلع القرن العشرين، حتى إن ممثِّل الدولة المنتدبة وقتئذٍ قد أشاد بهذه السياسة عند افتتاح الجامعة السورية مقدِّراً السياسة التعليمية الجريئة، حتى قبل أن تتحرَّر سورية وتستقل، (والفَضْل ما شهدَتْ به الأعداءُ). واستطاعت سورية المضي بثبات بعد نحو قَرْن من الزمان، في حين لم تستطع دولٌ أو مؤسسات تعليمية أخرى الاستمرار في التعريب، كالمدارس والمعاهد المصرية في منتصف القرن التاسع عشر، والكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية فيما بعد)، وجامعة القديس يوسف في لبنان. وقد تطلَّعت دول عربية إلى تعريب التعليم فيها، ولكنها لم تَفْعَل، أو لم تنجح تماماً كما نجحت سورية، إذْ توقفت عند تعريب التعليم في مرحلة من مراحله دون غيرها، أو تعريب كليَّات العلوم الإنسانية دون كليات العلوم الأساسية والتطبيقية، أو تعريب بعض كليات العلوم الأساسية، دون غيرها. وما مضَتْ تلك الدول فيه هو تعريب الكليات التي تُعِدُّ المعلمين والمدرِّسين. وما زالت سياسة تعريب التعليم في سورية مطلب الشعوب العربية، ومَطْمح كثير من الحكومات العربية التي لم تتجرَّأ في انتهاج هذه السياسة التعليميّة.

وممَّا يجدر ذكره أن الدول العربية كلها ممثَّلة بجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت قد قررت سنة (١٩٧٥) بأن تكون سنة (٢٠٠٠) سنة التعريب الشامل في كل المدارس والجامعات العربية، كما قررت ذلك مجالس إقليمية، ولكن أيّاً منها لم يستطع النهوض بهذا الواجب العظيم نحو شعبه.

والمعروف أن تعريب التعليم في جميع مراحله واختصاصاته، يفرض تهيئة متطلباته ومستلزماته، وفي المقدمة منها المصطلح العلمي العربي المقابل للمصطلح الأجنبي.

وقد اجتهد المختصون العلميون في جامعاتنا ومجامعنا وبمعونة اللغويين في وضع مئات الآلاف من المصطلحات العربية المقابلة لمثيلاتها الأجنبية، إذ يضمُّ (معجم مصطلحات العلم والتكنولوجية) الذي ترجمه معهد الإنماء العربي أكثر من مئة ألف مصطلح عربي، ويشتمل (المعجم الطبي الموحَّد) في إصداره الأخير على أكثر من مئة وخمسين ألف مصطلح، بنسخ ورقية، ورقمية على أقراص، وعلى الشابكة، ويحتوي (المعجم العسكري الموحَّد) نحو أربعين ألف مصطلح وهو رباعي اللغات، وغيرها كثير... وقد جُمعت مصطلحات كل علمٍ في معجمات متخصِّصة قاربت ألف معجم،

تنوعت بين أحادي اللغة وثنائيِّها وثلاثيِّها وبين كبير وصغير. وهي بحسب إحصاءات أواخر القرن العشرين كما يأْتي:

آثار	٢	تربية وتعليم	١٩	رياضيات	١٥	فلسفة	١٥
آداب	١٥	تقنيات	١٥	زراعة	٢٦	فلك	١٤
إحصاء	٥	جغرافية	٢٢	سياسة	٢٩	فنون جميلة	١٨
أحياء	١٠	هندسة	٥٥	صناعات	١٣	فولكلور	٥
إدارة	٢٠	نبات	٣٥	صيدلة	١٤	فيزياء	٢٢
إعلام	٢٧	جيولوجية	١١	طب	٦٤	قانون	٤٥
اقتصاد	٣٧	حاسب آلي	١٧	علم اجتماع	٢٨	كيمياء	٢٧
بترول	١١	حديث	٧	علم اللغة	٢٦	مالية ومحاسبة	١٣
بيئة	٧	حرف ومهن	١٠	علم النفس	٢٧	مكتبات	٩
تاريخ	١٢	حيوان	٢٤	علوم عامة	٢٧	مواصلات	٢٤
تجارة	٣٠	خدمة اجتماعية	٦	علوم عسكرية	١٨		
تربية وطنية	١٠	دراسة إسلامية	١٠	علوم منزلية	١٠		

وما من شك في أَنَّ هذه الأعداد ازدادت اليومَ كثيراً عما كانت عليه. وإلى جانب هذه المعجمات أنشئت بنوك المصطلحات التي خزَّن بعضها نحو مليون مصطلح مستفيداً من المعجمات المتخصِّصة التي ذكرت وغيرها.

لا يعني كلامنا أننا قاربنا الكفاية من المصطلح العلمي العربي؛ لأن هذه الكفاية مستحيلة، ذلك أن العلوم والمعارف تتطور باستمرار يوميّاً، وتتدفق مصطلحاتها دونما توقُّف. وما دمنا نستورد العلم والتقانة والمعارف فسوف نبقى نستورد معها مصطلحاتها، وسوف نبقى مهمومين بوضع المقابلات العربية لها. ولن تخفَّ مشكلة تعريب المصطلح إلى أن نصبح مجتمعاً منتجاً للعلم والتقانة والمعرفة، إذ يضع علميُّونا من مهندسين وأطباء وفيزيائيين وغيرهم مصطلحاتهم من لغتهم. وحتى عند ذلك، تبقى قضية المصطلح قائمة، ولكن بدرجة أقلّ، لأن أي لغة لا تستغني عن منجزات الأمم الأخرى الجديدة.

٤ - تطوير لغة عربية علميَّة:

نعني باللغة العربية العلمية أسلوب الكتابة والتعبير في العلوم الأساسية والتطبيقية، وطالما انقسمت أساليب الكتابة إلى أسلوب أدبيّ وآخر علمي، ولكُلٍّ خصائصه وسماته، قلنا تطوير لغة عربية علمية، ولم نقل تأسيسها، لأن تراثنا المكتوب لا يخلو من لغة علمية، كما وجدنا في كتاب (الحاوي في الطب) للرازي (٣١٣) هـ،

وكتاب (الشفاء في الرياضيات) لابن سينا (٤٢٨) هـ، و (كتاب المناظر في البصريات) لابن الهيثم (٤٣٠) هـ.

وفي العصر الحديث نشطَت المدارس المصرية في أوائل القرن التاسع عشر ثم الجامعة الأمريكية وجامعة القديس يوسف في لبنان، لتأليف الكتب العلمية لطلابها بالعربية، وقد شارك في تأليف هذه الكتب أساتذة أجانب أتقنوا اللغة العربية، وكان ذلك قبل أن تنتكس التجربتان المصرية واللبنانية بضغط من المحتلّ البريطاني في مصر، ولأسباب أخرى في لبنان. ثم نهضَت الجامعات السورية وبعض الجامعات العربية التي تعرَّبَتْ جزئياً بهذه المهمة، فكان أن أُلِّف في الجامعات السورية نحو سبعة آلاف كتاب، (٧٠%) منها في العلوم البحتة والتطبيقية و(٣٠%) في العلوم الإنسانية. كما أسهم مركز المطبوعات الجزائري بنصيب في تأليف الكتاب العلمي بالعربية للجامعات الجزائرية، وكذا في بلدان عربية أخرى، وإن كان اعتمادها الأول على الكتب العلمية المنهجية التي أَلَّفها أساتذة الجامعات السورية.

ولكن اللغة العربية العلمية التي كُتبت بها تلك المؤلفات لم تكن دائماً في المستوى المُرْضي لافتقارها أحياناً إلى قليل أو كثير من مقوِّمات أو أسلوب الكتابة العلمية المعروفة عالميّاً، وهي:

أ- الكلمة السَّهلة المأنوسة.

ب- العبارة الواضحة المفهومة، وأهم سماتها التركيب النحوي السليم.

ج- المصطلح العلمي الدقيق.

د- الرّمز العلمي الموحَّد.

هـ- الإيجاز في التعبير والتركيز على الجوهر والمعلومة المقصودة.

ولكنَّ هذا الأسلوب العلمي في الكتابة يتطلَّب إعداداً وتأسيساً يقوم على ما يأْتي:

• تحسين طرائق تعليم اللغة العربية ولا سيما لطلبة العلوم، بحيث تنأى عن طريقة التلقين والتحفيظ، وتأخذ بطريقة التمهير، أي إكساب المهارات اللغوية في القراءة والتعبير والكتابة ونحوها. لا يصح مثلاً أن نعلم طلاب العلوم اللغةَ العربية في جامعاتنا من خلال تدريس المعلقات الشعرية أو الخطب المسجوعة المنمَّقة، ونضيِّعهم في مصطلحات البلاغة من مثل الترصيع والتصريع والطيّ والنشر... مما ينفرهم من العربية، والصواب أن نعلمهم العربية السليمة من خلال كتب التراث العلمي العربي في الطب والعمارة والصيدلة والفيزياء التي أشرنا إليها قبل قليل، وأن نعمل معهم على تطوير تلك الكتابة إلى الأفضل والأسلم.

• إغناء العربية بالمفردات التي أفرزتها الحياة المعاصرة من الكلمات المولَّدة الصحيحة، ومن ألفاظ الحضارة الحديثة ومن العبارات الاصطلاحية الجديدة الشائعة.

• تدريس مناهج البحث العلمي ومصادره من معجمات لغوية ومتخصِّصة وموسوعات علمية، وقد تبيَّن لي في تدريسي علم المصطلح لطلاب الترجمة أن معظمهم لا يعرفون كيفية البحث في المعجم العربي اللغوي، وقد لا يعرفون المعجمات المصطلحية في تخصُّصهم. ومن المعروف أن تعليم مناهج البحث ومصادره من أبجديات الكتابة في الآداب والعلوم. علينا إيلاء الكتابة العلمية والتأليف العلمي مزيداً من الدَّرْس والاهتمام والتجديد، لأن الإخفاق في الوصول إلى كتاب علميٍّ دقيق ومفهوم ومطابق لمواصفات التأليف العلمي العالمية، سوف يؤدي إلى أن يهجر الطالب الكتاب العلمي العربي إلى الكتاب الأجنبي، بحجة أن الكتاب العلمي العربي غير مُفْهِم ولا واضح. إن البديل عن كتاب علمي عربي منهجي أو عام هو كتاب علمي بلغة أجنبية أداة دَرْس وتعلُّم، ونحن بالطبع نريد لطلابنا أن ينوِّعوا في مصادرهم بين عربية وأجنبية، ودليل ذلك أن أنظمة التعليم الجامعي تلزم الطالب دراسة مقرَّرين باللغة الأجنبية في كل سنة دراسية، على أن تبقى العربية لغة التعليم أساساً.

٥ - جعل اللغة العربية عالميَّة:

يُلحظ أننا تجنَّبْنا عبارة **(**عولمة اللغة العربية**)** وهي الأدق، لما قد توحيه كلمة العولمة من معان سلبية لا نقصد إليها، ومرادنا أن يتوافر في اللغة العربية من المزايا والخدمات ما يسهِّل نشرها وانتشارها وتعليمها للراغبين بها في العالم.

ويتطلَّب هذا الهدف منا إضافة إلى ما ذكرناه من إثراء العربية ومعجميَّتها اللغوية والمختصَّة، وزيادة ثروتها اللفظية والمصطلحية وتطوير لغة علميَّة فيها، نقول: يتطلب إكساب العربية صفة العالمية أمرين باتا ضروريَّين:

الأول: حَوْسَبة العربية، وذلك بالإفادة من أنظمة المعلوماتية والحواسيب والشابكة في درسها وتعلُّمها. إننا ندعو إلى تعليم العربية بالبرامج التعليمية الحاسوبية التي تقوم على إشراك مدركات السمع والبصر من صوت ولون وحركة في العملية التعليمية، وعلى تحفيز الأذهان والطاقات لمواجهة مشكلات التعلُّم والاكتساب المستمرَّين، وهو ما لا يحقِّقه التعليم التقليدي.

الثاني: رَقْمَنة المنجز الثقافي والعلمي العربي، قديمه وحديثه بالإفادة من الشابكة، في حفظ المصَنَّفات والكتب والدوريات من كل عصور

العربية وفي مختلف فروع العلم والمعرفة فيها، وهو ما عُبِّر عنه (بالذخيرة اللغوية) التي شُرِع فيها بعد عشرين سنة من الدعوة إليها والتخطيط لها، وهو ما سيؤدي إلى زيادة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة كمّاً ونوعاً، ونؤكد النوعية، لأن المحتوى الرقمي العربي وإن اتَّسع حتى صارت العربية هي الثامنة بين اللغات على الشابكة من حيث الكم، فإنَّه ضعيف ومُتَدَنٍّ من حيث المضمون، ذلك أن معظم المحتوى العربي الرقمي على الشابكة تغلب عليه مواقع الدردشة والثرثرة والصفحات الشخصية، والتراث المكرور بعجره وبجره، وما يحمله من تغليب الغيبية على العقلانية والقَدامة على الحداثة، أما لغة ذلك المحتوى فهي بعيدة من السلامة اللغوية غالباً، تتفشى فيه اللهجات العامية والهجينة، وكلّ ذلك على حساب مواقع البحوث والدراسات العلمية والمكتبات الإلكترونية الغنيَّة مادة وأسلوباً، مما قلَّل من أهمية ذلك المحتوى ومن جدواه للناطقين بالعربية من أبنائها وغيرهم. ولن يكون لرقمنة العربية وازدياد نسبة استعمالها على الشابكة الأثر الإيجابي المطلوب والمفيد إلا إذا كان غنياً في مضمونه سليماً في لغته، قريب المتناول، ولا يتأتّى هذا إلا إذا كانت لنا لغة عربية معاصرة قادرة على التعبير عن مختلف مناحي الحياة الحديثة، يجد فيها الباحث في العلوم والفنون والآداب مورداً يغني عن كثير مما سواه من الموارد.

وأجدني مضطراً إلى التذكير، بأن كل الأمم جعلت التنمية اللغوية في عداد تنمياتها المختلفة، لأنها القاسم المشترك بينها، حتى إن أمماً في درجات عالية من التقدُّم لم تستغن عن تَعَهُّد لغتها بالتنمية المتواصلة المتمثلة بزيادة ثروتها من ألفاظ الحضارة والمصطلحات والعبارات المجازية المستحدثة، بل بتطوير وتحسين قواعد الكتابة فيها، ووضعَت خُطَطاً رسميَّةً لذلك. ولنا من تجارب كل من فرنسا والصين وإيران وأمثالها شواهد حيَّة على ذلك.

ولذا، فإننا نرى أنَّ كُلَّ الجهود التي تبذل من أجل تنمية لغتنا والحفاظ عليها يجب أن يدعمها تشريع لغوي - كما عند غيرنا من الأمم – يتمثل بوضع قانون لحماية اللغة العربية، وضمان سلامة استعمالها بالحدِّ المقبول في مؤسسات التعليم والإعلام والإدارة، وفي المناشط الاقتصادية والخدمية.

وهكذا تبدو التنمية اللغوية مدخلاً مهمًّا لا لحماية العربية وتعزيزها فحسب، بل هي مدخلٌ لتحديث المجتمع العربي عامة، إنها من أظهر وسائلنا إلى الحداثة والمعاصرة بكل مضموناتها.

الفصل الثاني

طرائق التنمية اللغوية ووسائلها

تعني التنمية اللغوية –كما قدَّمنا– زيادة الثروة اللفظية والتعبيرية للغة، بما يبتكره أبناؤها من كلمات صيغت على أبنية لم تكن قد استعملت فيها، أو بما ينوِّعونه من دلالات كلماتٍ لم تكن لها، وكل ذلك بما لا يخالف أصلاً لغوياً ثابتاً. ثمَّ بما يقترضونه من اللغات الأخرى من مفردات وأساليب لا تخرج على ضوابط العربية ومنهجها. وبناء على ما سبق فللتنمية اللغوية طريقتان رئيسيتان هما: التوليد، والاقتراض، تتضمَّنان طرائق فرعية تفصيلية.

الطريقة الأولى: التوليد اللغوي

١ - حدّ التوليد اللغوي ومفهومه:

ممَّا توصف به العربية أنها لغة وَلُود، فهي خِصْبة منجاب، وقدرتها على ذلك قد لا تدانيها فيها لغات كثيرة. وقد حُدَّ التوليد

بأنه «ابتكار كلمة جديدة غير موجودة لا في اللغة العربية القديمة ولا الحديثة، ولكن الكلمة الجديدة متولِّدة من جذر عربي». ونضيف أن من التوليد اللغوي إعطاءَ دلالةٍ جديدة لكلمة قديمة في اللغة، أي إنَّ التوليد اللغوي يعني شيئين:

أ- وَضع كلمة جديدة لم يسبق أن نطق بها العرب في عصر الاحتجاج، ولكن في حدود ومقاييس العربية من مثل: المِـذْياع، الحاسوب، المطْبَعة... وكل ذلك بطريقة الاشتقاق.

ب- إعطاء الكلمة العربية القديمة دلالةً جديدة لم تكن لها، ولم يستعملها العرب بها. مثل: المِنْظار، وهي في الأصل المرآة التي يُنظر فيها إلى الوجه ثم صارت اسم آلة بصرية أو جراحية، ومثل: القطار وهو تتابع الإبل على نسق واحد، ثم صار اسماً لواسطة النقل المعروفة، ونحو الدَّبَّابة، وهي في الأصل آلة تتخذ من جلود وخشب يدخل فيها الرجال ويقربونها من الحصن لينقبُوه، وتقيهم ما يُرمَوْن به، ثم صارت اسماً للآلة المصفَّحة المدَرَّعة... وكل ذلك بطريقة المجاز بأنواعه.

ويحسن بنا قبل تَفْصيل القول في التوليد اللغوي دَفْعُ ورَدُّ بعض الأحكام اللغوية المتوارثة التي تسيء إلى مفهوم المولَّد وتغمط حقَّه، ودوره الأساسي في نماء اللغة وتطورها على مدى العصور.

وما دام «التولُّد هو حصول شيء من شيء»، على حدِّ عبارة ابن فارس في المقاييس، فإنَّ التوليد هو تحصيل شيء من شيء آخر، وفي حقل اللغة هو تحصيل كلمةٍ من كلمة أخرى أسبق منها وَضْعاً، أي «ابتكار كلمةٍ جديدة غير موجودة لا في اللغة القديمة ولا في الحديثة» – كما قدَّمنا – بمبناها أو بمدلولها. أما جذورها ومادَّتها فهي من عربية الاحتجاج التراثية حتماً. وقد أسيء إلى هذا المصطلح ومدلوله إِسَاءَتَيْنِ بالغتَيْنِ:

الأولى: أن بعضهم خلطه مع مدلول العاميّ والمعرَّب والدخيل، والحقيقة أنه ليس بعاميٍّ، إذ ليس فيه خروجٌ على قواعد العربية الصوتية أو الصرفية أو النحوية، ولا هو معرَّب ولا دخيل، لأنه ليس مقترَضاً من لغة أجنبية، بل هو كَلِمٌ عربي جديد نَسل من سلالة لغوية أصيلة الجذور. وقد جسَّد صاحب (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) هذا الخَلْط عندما جَعلَ في كتابه ما هو مولَّد صحيح مثل: (شتوي، شخَّص، كيفيَّة، كميَّة...) بمنزلة الكلمات الأعجمية البلقاء مثل: (شِطْرنج، صَوْلجان، طازج...).

الثانية: أنَّهم نبزوه فوَضعوه في مكانة متدنِّية من الكلم العربي، كما يضعون الشَّخص المولَّد في مرتبة اجتماعية متدنية، جاء في تاج

العروس: «رَجُلٌ مولَّد: إذا كان غير عربيٍّ مَحْض.... وكلامٌ مولَّد وحديث مولَّد أي ليس من أصل لغتهم»، وقال في موضع آخر: «أما المولَّد فهو ما أحدثه المولَّدون الذين لا يُحتج بكلامهم». وهكذا أخضع القدماءُ المفهومات اللغوية للاعتبارات الاجتماعية عندهم. فنُبزَ بالمولَّد من كان غير عربي من الناس، وما كان غير احتجاجيٍّ من الكلم، فأُخرج الكلم المولَّد من دائرة الفصحى عند كثير من اللغويين. أما معظم المحدثين – والكاتب منهم – فيخالفونهم فيما ذهبوا إليه، ويرون أنه إذا كنا اليوم لا يخامرنا أي شكّ في عروبتنا، ولا نقبل فيها مفاضلة، فإنه لا يداخلنا أيُّ شكّ أيضاً في عروبة الكلم المولَّد ما دام على قياس من العربية. بدليل أن السماع في اللغة لم يعد مقصوراً على عصر الاجتماع المحدَّد بسنة (١٥٠) هـ في المدن، وبسنة (٢٥٠) هـ في البوادي، إذْ أجازت المجامع اللغوية التوليد، وعدَّت الكلام المولَّد عربياً بلا مراء، جاء في قرار مجمع القاهرة: «المولَّد هو اللفظ الذي استعمله العرب المولَّدون [أي الذين عاشوا بعد عصر الاحتجاج] على غير استعمال العرب، وهو قسمان: قسمٌ جَرَوْا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق ونحوهما كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمُه أنه عربيٌّ سائغ، وقسم خرجوا فيه على أقيسة كلام

العرب... إمَّا بتحريف في اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريجُ على وَجْه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً، والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين [أي المحرَّف والمرتَجل] في فصيح الكلام». وبهذا يكون المجمع قد وضَّح عبارة ابن منظور في لسان العرب: «وإنما سُمِّي المولَّد من الكلام مولَّداً إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى» ثم زاد عليه باعتبار هذا الكلام عربياً سائغاً، نافياً عنه شُبهة الضَّعف أو الدونية أو الخروج من العربية، لأن أحكام اللغويين القدماء فيه تفضي إلى أن نُخرج من العربية المعاصرة كلمات مثل: المواصلات، الميزانية، اللجنة، الجمعية، الطائرة، الصاروخ، الاستعمار ، التحرُّر... لأنها لم تكن من كلام العرب، مع أننا بمسيس الحاجة إليها، ومما لا يمكن الاستغناء عنها ولا عن مثيلاتها في عربيتنا المعاصرة.

٢ - طريقتا التوليد اللغوي:

قدَّمنا أن التوليد اللغوي «هو ابتكار كلمة جديدة غير موجودة في اللغة القديمة والحديثة». ولكن لا بدَّ من التفصيل في هذا الحد، ونزيد بأنه ابتكار كلمة غير موجودة في اللغة القديمة ولا الحديثة بلفظها الجديد أو بدلالتها المحْدَثة، أما

مادتها اللغوية أو جذرها فهو عربيّ فصيح. **فالتوليد إذن هو وَضْع كلمة جديدة بلفظ جديد أو بدلالة جديدة، ولكن من جذر عربي وعلى بنية صرفية عربية.** وركنا هذا التوليد خاصيَّتان أساسيتان في العربية هما الاشتقاق والمجاز.

أولاً: الاشتقاق:

نقل السيوطي في المزهر حدَّ الاشتقاق بأنه «أَخْذُ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة وهيئة تركيب، ليُدَلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئةً، كضاربِ من ضَرَب وحَذِر من حَذِر». وفي هذا الحد بعض تناقض إذ أشار في البداية إلى اتفاق المشتق والمأخوذ منه في المعنى وفي النهاية إلى زيادة في المعنى. وقد صحَّح اللغويون المحدثون هذا الحدَّ بقولهم: **«الاشتقاق أَخْذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً، وهذا التعريف يشمل جميع أقسامه».**

ومثال التوليد بالاشتقاق:

• **الجمهورية:** ليست هذه الكلمة في المعجمات القديمة، وقد ولَّدها المحدثون اشتقاقاً من كلمة **(الجمهور)**، وهي من عصر

الاحتجاج ومُشتقَّة من الجذر (جمهر)، وعلى بناء عربي هو المصدر الصناعيّ أو النسبة المؤنثة من كلمة (جمهور)، لدلالةٍ جديدة لم تكن معروفة أصلاً عند القدماء، وهي: دولة يرأسها حاكمٌ ينتخبه الشعب أو مُـمَثِّـلوه لمدَّة محدَّدة. فهي كلمة مولَّدة لفظاً ودلالة.

• **الحاسوب:** لم يرد لفظُ هذه الكلمة في المعجمات القديمة وقد اشتقها المحدثون من الجذر العربي (حسب)، وعلى بناء صرفيّ عربي هو (فاعول)، الدال في العربية على اسم أداة مثل: راقود، وناجود، [وهي أوعية]، وللدلالة على آلة عُدَّت ثمرةً عظيمة لأعظم ثورات العلم والتقانة حتى اليوم.

• **الفضائيّة:** لم ترد أيضاً هذه الكلمة في المعجمات القديمة لا بلفظها نفسه ولا بدلالتها، وقد ولَّدها المحدثون للدلالة على هذه التقانة الإعلامية العابرة للفضاءات والقارَّات، وهي مشتقة من (الفضاء)، وعلى بناء عربي أصيل هو المصدر الصناعيّ أو النسبة المؤنثة.

إن من أبرز ما توصف به العربية أنَّها لغة تصريفية اشتقاقية، أي إن تكاثرها يكون بتوالُد كلماتها بعضها من بعض، مَنْبتُها جَذْر معجمي واحد، بخلاف اللغات اللصقية أو اللغات العازلة التي تتوالد كلماتها بالدمج بين جذرين أو كلمتين. ولا يعني قولنا هذا

الإزراء بطريقة اللغات الأخرى في توليد كلماتها، ولكنه يعني أن تنمية لغتنا يجب أن يتم باستثمار خصائصها الذاتية وتفعيلها، لا بالاعتماد على خصائص غيرها من اللغات.

نوعا الاشتقاق:

الاشتقاق الذي ذكرنا يشتمل على نوعين هما:

الاشتقاق الصرفي والاشتقاق اللغوي، وهذا الأخير يشتمل على أشكال هي: الإبدال والقلب والنحت والإلحاق.

١ - الاشتقاق الصرفي:

وهو ما اصطلح عليه القدماء بالاشتقاق الأصغر: «وهو أَخْذ كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة، مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها، كأبنية الأفعال والأسماء والمشتقات السبعة»، نحو: كتبَ وكتاب وكتابة ومكتب ومكاتبة، واستكتب...

وهذا الاشتقاق هو أوسع أنواعه، وهو «الوسيلة المثلى لإثراء اللغة»، بل هو «أيسر السُّبل لوضع الألفاظ الجديدة والمصطلحات، لأنه يخضع لقواعد محدَّدة ويؤدي معاني متعددة».

وقد أحصى بعضهم ما يمكن اشتقاقه من كل جذر لغوي فوجده عشرين صيغة فعليَّة، يمكن اشتقاق مثلها من كل فعل من مزيداتها، «وبذلك يمكن أن يشتق من الفعل الثلاثي الواحد نحو **(٤٠٠)** أربع مئة كلمة، لكل منها معنى ولون يخالف الآخر».

هذا فيما يخصّ الاشتقاق الصرفي البسيط، أي الاشتقاق من الأفعال فحسب. ونحن – بالطبع – لا نقرُّ كل تلك الاشتقاقات الآلية على ما تؤدي إليه، لأن الاشتقاق المقبول لا يَخْضع للقوالب والأبنية الصرفية فحسب، بل تدخل فيه الاعتبارات الصوتية والنطقية لدى المتكلِّمين. لكن ما أردنا تقريره هو أن الاشتقاق الصرفي، كان وما يزال، أهم وسائل توليد الكلم والمصطلحات، يقول د. محمد شرف صاحب أول معجم متخصِّص حديث هو **(**معجم العلوم الطبيَّة والطبيعية**)**: «اتخذنا صيغَ الاشتقاق وسيلة أخرى لحُسن أدائه **[**أي المصطلح**]**، ولا نبالغ إذا قلنا: إننا فتحنا به فتوحاً للغة العلمية، مثال قولنا: مِيْاه hydromètre، ومُمَهَّى hydrated، وأماهَ hydrate، ومُؤوه hydramia».

ويدخل في باب الاشتقاق الصرفي كلُّ أبنية زيادات الأفعال ومصادرها وأسماء الفاعلين منها ومبالغاتها وصفاتها المشبهة وأسماء

المفعولين منها، وأسماء الزمان والمكان والمرّة والهيئة، والمصدر الصناعيّ والاسم المنسوب.. كما يدخل فيه ما سوى ذلك من أبنية الأسماء التي تربو على ثلاث مئة بناء، لمعظمها دلالات تميّزها من غيرها.

وقد عدنا إلى مجموعات المصطلحات التي وضعتها هيئات علمية في هذا الميدان، فتبيَّن لنا ما يأْتي:

- في مجموعة (مصطلحات الإلكترونيات) التي أقرها مجمع القاهرة وجدنا أن الموضوع بالاشتقاق هو (١٠٥/ ٢٧٠)، أي مئة وخمسة مصطلحات من مجموع مئتين وسبعين مصطلحاً.
- وفي (مصطلحات هندسة المياه) للمجمع العراقي، وضع بالاشتقاق (٣٠/ ١٨٠)، وعنده في مصطلحات السكك الحديد (٣٣ / ٢٣٥) مثل: قاطرة، مكبحة، ممطار ...
- وفي (مصطلحات علمية) لصلاح الدين الكواكبي (١٤٠/ ٣٥٤). أي أكثر من ثلث المصطلحات.

وبعد دراسة إحصائية لما ورد في هذه المعجمات وغيرها، تبيَّن أن نسبة الكلمات المولدة بالاشتقاق الصرفي فيها هي نحو (٢٨%)، وهي تحتل المرتبة الأولى من طرائق التوليد اللغوي.

ونجدنا مضطرين للتعقيب على ما درج عليه كثير من الصرفيِّين من أن الاشتقاق هو من الأفعال بحسب المدرسة الكوفية، ومن المصادر بحسب المدرسة البصرية. فالصحيح أن الاشتقاق في العربية يقع من الأفعال كما في قولنا: عَلِم وعالم وإعلام ومَعْلَمة.. كما قد يقع من الأسماء الجامدة «كالنبات من النَّبت والاستحجار من الحجر»، كما يقول ابن جني، وكلاهما اسم عَيْن. وجاء في لسان العرب: «الباب معروفٌ والفعل منه التَّبويب، والبواب الحاجب ولو اشتق منه فعل حرفة على فعالة لقالوا (بِوابة)، وتبَوَّب بوَّاباً: اتخذه» وجاء في موضع آخر منه: «الأسدُ من السِّباع معروف... وأَسِد الرجلُ: صار كالأسد».

ومن اشتقاق أسماء المفعولين من الاسم الجامد قولهم: «الإبرة: مسلَّة الحديد، والمأبورة التي أكلت الإبرة»، ومن اشتقاق اسم الفاعل من اسم العين قولهم: لابن وتامر من اللبن والتَّمر.

وأكثر من هذا فإنَّ العرب اشتقَّت من الضمائر فقالت: (الهُوِيَّة) من الضمير (هو)، واشتقَّت من أسماء الاستفهام فقالت: الكميَّة والكيفيَّة من (كم وكيف؟). واشتقت من التراكيب فقالت: (الماهيَّة) من التركيب الاستفهامي (ماهو). واشتقَّت

من أسماء الأفعال التي قيل إنها جامدة، فقالت بحسب ابن جني: **(لاأُهَلِمُّ)** من اسم الفعل **(هَلُمَّ)**، واشتقَّت من الظروف، فقالت: القبليَّة والبَعْدية من **(قَبْل وبَعْد)** كما في قولهم: سُنَّة قبليَّة وسُنَّة بعديَّة.

وقد أجازت العربيَّة الاشتقاق من المركَّب، أي الاشتقاق من المشتقات، وهو من سنن العربية، فإذا كان القدماء قد اشتقُّوا **(تَمَسْكَن)** من المسكين وهو اسم مشتق، وتَمَنْطَق من المِنطقة، وهي الحزام، فإن من أتى بعدهم اشتق **(تَمَذْهَب)** من المذهب و **(تَمَشْيَخ)** من المشيخة، و **(أَشَّر والمؤَشِّر)** من الإشارة، وغيرها كثير.... وكلّه اشتقاق من اسم مشتق.

وما نرمي إليه في تعقيبنا على مفهوم الاشتقاق الصرفي، هو أنَّ هذا الاشتقاق ممكن من كل كلمة دعت الضرورة إلى الاشتقاق منها. ولا ندَّعي أننا أصحاب هذه المقولة، فقد سبقنا إليها لغويون أعلام.

- جاء في الخصائص أن أبا علي الفارسيّ ردَّ على من أنكر اشتقاق الفعل واسم المفعول من الاسم في قولهم: **(دِرْهم مُدَرْهَم)**: «إذا جاء اسم المفعول، فالفعل نفسه حاصل في

الكف»، أي إذا ورد (دِرْهم) جاز أن نشتق منه (دَرْهَمَ) واسم المفعول (مُدَرْهَم).

- قال د. صبحي الصالح بعد أن استعرض نماذج من الاشتقاق من أسماء الأعيان: «وفي هذا كله برهانٌ قويٌّ لا يمكن مدافعته على أن الاشتقاق من أسماء الأعيان مقدَّم على الاشتقاق من أسماء المعاني [المصادر].. والبداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس، قبل أسماء المعاني التي تطورت وانتقلت من مضايق الحس إلى آفاق النفس، وما عُلم أنه أقدم فهو أجدر بأن يكون الأصل».

- وقال د. مصطفى جواد: «والتحقيق عندي أنَّ المادَّة وما جرى مجراها من مَشْهود ومَسْموع أصلٌ للاشتقاق، وأن دعوى ذلك لاسم المعنى مستندةٌ إلى المذهب البصري في كون المصدر أصلاً للمشتقات، وهكذا اشتقت العرب اسماً على وزن (فاعِل) قياساً على الماديات فقالت (رامِح) لحامل الرَّمح و (فارس) لراكب الفرس.. (فالأَسْوَد) سابق لفعله سَوِد، والأعوج أقدم من فعله عَوِج».

أي إنَّ الاشتقاق وقع في العربية من الأفعال والمصادر وأسماء الأعيان، والمشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين ونحوها، ومن

ظروف الزمان والمكان وأسماء الاستفهام وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ومعروف أن المصدر الصناعيّ لا يشتق إلا من الأسماء. نقول هذا لأن الدرس الصرفي التقليدي ينصّ على أنَّ الاشتقاق يكون من المصادر والأفعال ليس غير. من هذا المنطلق انتقد المجمعي أنستاس الكرملي اشتقاقَ المجمعي عز الدين التنوخي اسم الآلة (مِمْطَر) من فعل لازم «وهو ما لم يرد في لفظ واحد من كلام العرب». كما يقول. ولكن الدكتور مصطفى جواد يرد عليه قائلاً: «وليس هذا الاعتراض بصحيح، فالمروحة من الريح، والمصباح من الصُّبح، والمِمْطر من المطر، لا من الأفعال، فإنَّ جاز أن يشتق اسم الآلة من الأسماء، فهو أولى بأن يشتق من الفعل الثلاثي اللازم، وهذه (المصفاة من الفعل صفا يصفو، والمرقاة من رَقي)، والصحيح عندي أن اسم الآلة يشتق أحياناً من الاسم، وأحياناً من الفعل الثلاثي وأحياناً من الرباعي».

وخلاصة ما نذهب إليه أن باب الاشتقاق عند العرب أَوْسع من أن يُضَيَّق، فما احتاجوا إلى لفظ إلا اشتقوا له من لفظٍ ما، وعلى وَجْهٍ ما، وعلى سننهم نقيس.

على أنه – من الناحية الإجرائية والصناعية – لا بدَّ من أن يمر الاشتقاق من غير الأفعال بمرحلتين:

الأولى: اشتقاق فعل ثلاثي أو رباعي من ذلك الأصل الذي نريد الاشتقاق منه، سواء أكان هذا الفعل موجوداً بالواقع والقوة، أو بالكمون والتقدير؛ جاء في لسان العرب: «الفقير مَبْنيٌّ على (فَقُر) قياساً، ولم يُقَل فيه إلا: افتقر يفتقر فهو فقير»، أي إنَّ العرب اشتقت الصفة المشبهة (فقير) من فعل لم تَقُله العرب بنصِّه، ولكن قدَّرت وجوده، ليمكن اشتقاق صفة منه.

الثانية: اشتقاق الكلمة التي نريدها من ذلك الفعل بصوغها على بناء من أبنية العربية المعروفة. وثمَّة قواعد لاشتقاق الأسماء من الأفعال، ولاشتقاق الأفعال من الأسماء، وهي مبسوطة في كتب الصرف لمن أراد استزادة.

الاشتقاق والأبنية الصرفية:

بعد تعيين الفعل أو الاسم الذي يراد الاشتقاق منه يُعْمَد إلى تحويل ذلك الأصل إلى صيغة من صيغ الأبنية الصرفية. ومن

المعروف أن في العربية أكثر من ثلاث مئة بناء قائمة على الميزان الصرفي. منها ما هو خاص بالأفعال مثل: فَعَّل وفاعل، وافتعل، واستفعل، وفَوْعَل... وقد ناهزت الأربعين بناء، ومنها ما هو خاصٌّ بالأسماء والصفات مثل: فَعْل، وفُعْل، وفاعِل، ومفعول، ومِفْعال، وفَعُول، ومَفْعلة، وفاعول... ولكل بناء من هذه الأبنية دلالات غالبة عليه، إلى جانب دلالاتٍ أخرى كثيرة. وما علينا إلا أن نعيِّن الدلالة التي نريدها. فإذا كنا نريد الدلالة على المشاركة في الفعل (جَلَس) في الأفعال قلنا: (جالَسَ العلماءَ)، أو كنا نريد المشاركة في الأسماء والصفات قلنا: (الكتاب خير جليس)، وإذا أردنا السببيَّة في الفعل (عطش) قلنا في الأفعال: (عَطَّش الدواءُ المريضَ)، أو أردنا السببيَّة في الأسماء والصفات قلنا: (هذا دواءٌ مَعْطشة) أي مُسَبِّب للعطش.. وهكذا.

معاني الأبنية في العربية:

يعطي الجذر اللغوي المعنى العام الواسع له، ولا يعطي المعنى المحدَّد إلا عند صوغه في قالب من قوالب العربية التي يسميها الصرفيون (أبنية). ولكل بناء في العربية معنى غالبٌ أو أكثر كما ذكرنا.

سوف نعرض لمعاني بعض الأبنية الأكثر دوراناً في الاستعمال وهي:

١ - بناء **(فِعالة)**: للدلالة على الحرفة، نحو زراعة وحِياكة وصِحافة، وللدلالة على جماعة، نحو عِصابة وجمالة، وللدلالة على أداة: خِزانة، دِعامة.

٢ - **(فُعَال)**: للدلالة على مَرَض، نحو: زكام وصُداع. وللدلالة على صوت، نحو: ثُغاء وخُوار. وللدلالة على ما كان مُرَفَّضاً متقطِّعاً، نحو: حُطام، فُتات.

٣ - **(فَعَلان)**: للدلالة على تَقَلُّب واضطراب، نحو: غَلَيان ونَبَذان وخَفَقان ونَوَسان.

٤ - **(فَعَل)**: للدلالة على مرض، نحو، رَمَد، وصَدَف.

٥ - **(فَعيل)**: للدلالة على صوت، نحو: صَهيل، وعلى حركة: نحو: دبيب، وعلى المفعولية، نحو: قَتيل بمعنى مقتول.

٦ - **(تَفاعُل)**: للدلالة على المشاركة، نحو تبايُع، تصارُع.

٧ - **(مَفْعَلة)**: للدلالة على المكان يكثر فيه الشيء، نحو: مَسْبَعة للأرض كثيرة السِّباع، ومَدْجَنة للمكان تُربى فيه الدواجن بكثرة. وللدلالة على السببيَّة، نحو: مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ لما يسبِّب الجُبْن والبخل. ومَرْضاة لما يسبِّب الرضا.

٨- **(مِفْعال)** للدلالة على الآلة، نحو: مِسْبار، والمبالغة في الصفة نحو: مِقْدام.

٩- **(مِفْعَلة)**: للدلالة على الآلة، نحو: مِدْفأة ومِجْرَفة.

١٠- **(فَعَّال)** للدلالة على الآلة، نحو: بَرَّاد. وللدلالة على صاحب المهنة أو الحرفة، نحو: ملاَّح، طيَّار، وللدلالة على المبالغة في الصفة، نحو: قَتَّال، كذَّاب.

١١- **(فَعَّالة)**: للدلالة على الآلة، نحو: غوَّاصة، درَّاجة، حَفَّارة. وللدلالة على المبالغة في الصفة، نحو: سَبَّاقة، لَـمَّاحة.

١٢- **(فاعُول)**: للدلالة على اسم الآلة، نحو: رابوب وصاروخ، وحاسوب. وللدلالة على المبالغة في الصفة، نحو: فَاروق، لمن يفرق بين الحق والباطل.

١٣- **(فاعولة)**: لاسم الآلة، نحو: طاحُونة.

١٤- **(فِعال)**: لاسم الأداة، نحو: رِتاج لما يُغْلَق به الباب، وإراث لما تُؤَجَّج به النار.

١٥- **(فَعُول)**: للدلالة على القابلية أو الصلاحية للشيء، نحو: حَلُول: قابل للحل، وشَرُوب: قابل للشُّرب. وللدلالة على دواء، نحو: سَفوف لما يُسَفُّ من الدواء، وسَعُوط لما

يُسْعَط منه أي يُعْطى بطريق الأنف، وللدلالة على المبالغة في الصفة نحو: غَفُور.

١٦ - (فَعيل): للدلالة على المشاركة، نحو: زميل، وهو من تشاركه في العمل أو المهنة، وأكيل: لمن تشاركه في الأكل. وللدلالة على الآلة، نحو: قفيز وهو مكيال. والشَّعيب وهي المزَادة أو السِّقاية. وللدلالة على مبالغة في الصفة، نحو: عليم.

١٧ - (فُعالة): للدلالة على بقيَّة الشيء نحو: ثُمالة وكُثافة ونُحاتة.

١٨ - (فُعْلة): للدلالة على الكمية القليلة نحو: نُبْذة، وغُرْفة ماء. وللدلالة على الأمراض النطقيَّة خاصة، نحو: صُمْتة، حُبْسة.

١٩ - (فَعِل) للدلالة على أثر مؤلم أو مفرح نحو: ظَهِر لمن يشتكي ظهره، وفَرِح وطَرِب...

٢٠ - (فُعُول): للدلالة على عرَض مرضيّ، نحو: ضُمور وشُحوب.

٢١ - (فُعْلة): للدلالة على موضع الحدث، نحو: الصُّلْعة: موضع الصَّلع من الرأس، وللدلالة على الألوان، نحو: زُرْقة وخُضْرة وشُهْبة.

٢٢: (فَعْلاء): للمكان يكثر فيه الشيء نحو حَرْجاء للأرض كثيرة الحراج، وصَنْعاء للمكان تكثر فيه الصناعات.

٢٣- **(تَفْعِلة):** للدلالة على ما يؤدِّي إلى الشيء، نحو التَّبْصرة للدلالة إلى ما يؤدي إلى التَّبَصُّر، والتذكرة لما يؤدي إلى التذكُّر.

٢٤- **(أُفْعولة):** للدلالة على الخفة أو الطَّرافة، نحو أُحْدوثة، أُعْجوبة، أقصوصة.

٢٥- **(مَفْعول):** للدلالة على من وقع عليه الحَدَث، نحو مكتوب ومضروب. وللدلالة على إصابة عضو بمرض نحو مَدْموغ وممعود. وللدلالة على اسم الآلة، نحو: مَنْجوب وهو القَدَح الواسع.

٢٦- **(فاعِل):** للدلالة على مَن وقع منه الحدث، نحو كاتب، وحاضِر. وللدلالة على صفة نحو: حارس، فاخِر. وللدلالة على الآلة نحو: هاتف، وكذا أبنية اسم الفاعل من مزيد الثلاثي نحو محرِّك ومُسَجِّل.

٢٧- **(فاعِلة):** للدلالة على من وقع منه الحدث، نحو: قارئة، وثائرة. وللدلالة على أداة، نحو: خابية، رافعة. وللدلالة على صاحبة حرفة أو مهنة، مثل: عاملة، كاتبة. وكذا اسم الفاعل للمؤنث مما فوق الثلاثي، نحو: مُعَلِّمة، ومحامية.

٢٨- **(فَعَلوت):** للدلالة على جوهر الشيء وسعته، نحو: ناسوت، ملكوت، جبروت.

٢٩- **(أبنية المصادر):** مصادر الأفعال الثلاثية والرباعية ومزيداتها وملحقاتها، تدل على حَدَث مجرد من الزمان، ولكن قد تدل على معان أخرى تنويعية للمعنى الأصلي، لأن للثلاثي والرباعي المجردين أكثر من صيغة مصدرية، فالمصدر كَفْر من فعل كَفَر، يدل على السَّتر والتغطية، والمصدر: كُفْر يدل على إنكار الدين، والمصدر كُفران يدل على الجحد والإنكار ومثله الكُفُور.

٣٠- **(اسما الزمان والمكان):** يدلان على زمان وقوع الفعل ومكانه، نحو: مَصْعَد لمكان الصعود أو زمانه، ومَهْبِط لمكان الهبوط أو زمانه.

٣١- **(أبنية الجموع):** وكثير من المفردات لها أكثر من جمع، ويدل كثير من الجموع على معان تنويعية للأصل، ومثال ذلك:

- بناء **(فُعَّال)** يَدل على الكثرة والمبالغة، نحو: حُفَّاظ.
- بناء **(فُعْلان)** يدل على القلة النسبية، نحو: ذُكْران.
- بناء **(فَعالى)** يدل على مكروه، نحو: يتامَى وأيامَى.

- بناء (فُعَلاء) يدل على سجيَّة مدح أو ذم، نحو: كُرَماء وبُخلاء.
- بناء (فِعال) يدل على سجيَّة مدح أو ذم أيضاً، نحو: حِسان، وخِفاف.
- أبنية القلَّة: أَفْعل وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة، للدلالة على جمع قليل نحو أرْغِفة للعدد المحدود، منها، وأَذْرُع... ولكن يجب التنبيه على أَنَّ هذه الدلالة ليست مُطَّردة، فثَمَّة أسماء ليس لها إلا جمع واحد يستعمل للقلة والكثرة نحو: أيَّام.

٣٢- (أبنية مبالغة اسم الفاعل): وهي تأتي على خمسة أوزان غالبة، تدل على الكثرة والمبالغة في الحدث، مثل: فَعَّال كشَرَّاب، ومِفْعال كمعطار، وفَعُول كغَفُور، وفَعِيل كسميع، وفَعِل كحَذِر. وله أبنية سماعية كثيرة.

٣٣- (أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل): وهي اثنا عشر بناء، ويُصاغ عليها للدلالة على صفة على وجه الثبوت، مثل: فَعَل كحَسَن، وفُعال كشُجاع، وفَعال كجَبان، وتتداخل أبنية هذين النوعين من المشتقات ودلالاتها. وقد وضع الصرفيون ضوابط عامة للتفريق بينهما.

٣٤- **(أبنية النِّسبة): ثمَّة أبنية للنسبة هي:**

- النسبة بالياء المشدَّدة في آخر الاسم، وتدل على ملابسة ما نُسِب إليه مثل: صناعيّ، وعلميّ، ودمَشْقيّ.
- النسبة بالألف والنون، وتدل على المشابهة نحو: غِرْوانيّ لما يُشبه الغِراء. وتدل على المبالغة كما في رَقَباني لعظيم الرقبة.
- النسبة بصيغة فاعِل، للدلالة على ملازمة الشيء، نحو رامِح، ولابن وتامِر. وسبق أن ذُكر لها دلالات أخرى.
- النسبة إلى المثنَّى والجمع، للدلالة على تمييز مدلولهما من المنسوب إلى المفرد، نحو خَبَريّ: لما ينسب إلى الخَبَر، وأخباريّ: للمؤرخ الذي يجمع الأخبار ويدوِّنها. ونحو بُطَيْني نسبة إلى البُطين من القلب، وبُطَيْناني للنسبة إلى البُطَيْنَيْن الأيمن والأيسر منه.

٣٥- **(أبنية التصغير): وهي فُعَيل وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل. ومعانيها:**

- التصغير: نحو كُتَيِّب للكتاب الصغير كحال كتابنا هذا.
- التَّحَبُّب: نحو بُنَيّ تصغير ابن.
- التقريب: نحو بُعَيْد العصر: أي بعده بقليل وقُبَيْل طُلوع الشمس، أي قبله بقليل من الوقت.

- التحقير: نحو دُرَيْهم وجمعه دُرَيْهمات.

- التعظيم: نحو دُوَيْهية للداهية والمصيبة الكبيرة.

٣٦- (المصدر الصناعيّ): وهو يشتق من الأسماء بزيادة ياء مشددة وتاء على آخر الاسم، للدلالة على الشمولية وجوهر الشيء نحو: الإنسانية، أو الدلالة على مذهب فكري أو سياسي، نحو: القَدَريَّة، والاشتراكية، والقومية.

٣٧- (مصدرا المرة والهيئة): فالمرة للدلالة على وقوع الحدث مرَّة واحدة، نحو: جَلْسة وأكْلَة، والهيئة للدلالة على هيئة حصول الحدث، نحو: جِلْسة وإِكْلة، يقال: (جَلَس جِلْسةَ الخاشِع).

وهكذا تبدو أبنية العربية ذخيرة قالبية مهمّة لتوليد الألفاظ والمصطلحات الجديدة، ولكن يجب التنبُّه في هذه المسألة إلى أشياء:

أ- يجب ألا نقع تحت مقولة تخصيص البناء الواحد لمعنى واحد كما ذهب بعضهم، ذلك أن البناء الواحد قد يعبِّر عن أكثر من مدلول غالباً، كما وجدنا في بناء (فَعُول) الذي دلَّ على مبالغة اسم الفاعل نحو غَفُور، وعلى القابلية أو الصلاحية للحدث، نحو شَرُوب لما هو صالح للشرب، ودلَّ على دواء نحو: سَفُوف للدواء الجاف الذي يؤخذ سَفًّا دون ماء، ودلَّ على اسم آلة نحو: قَدُوم

(وشاع بتشديد الدال). وعلى سبيل المثال، فقد عارض بعضهم كلمة (المرآب) للدلالة على مكان إصلاح السيارة أو وقوفها، وهو استعمال شائع، بحجة أنَّ بناء (مِفْعال) هو لاسم الآلة لا للمكان، وبالعودة إلى الأسماء الواردة على هذا البناء وجدنا نحو عشرين كلمة تدل على المكان مثل: مِرْصاد لمكان الرصد، والمرقاب لمكان المراقبة، ومِضمار لمكان إجراء الخيل..

ب- الصِّياغة على هذه الأبنية ليس عمليَّة آليَّة بحتة، بل تدخل فيها اعتبارات صرفية وصوتية. فقد يصلح بناء للاشتقاق عليه من الفعل الثلاثي ولا يَصْلُح من غيره، فإذا صَحَّ بناء (فُعال) للمَرَض من فعل ثلاثي نحو: صُداع ودُوار، فإنَّه لا يصح من مزيد الثلاثي كأن يُقال (لُهاب) من فعل التَهب. وقد يصحُّ الاشتقاق من اسم نحو (تعَقَّل) من العقل، ولكن قد لا يصح من آخر كأن يقال (تَدَمَّغ) من الدِّماغ. على أن الضرورة قد تلجئ إلى ذلك أحياناً في المصطلحات العلمية، وعندئذ فالضرورات تقدَّر بقدرها.

ج- لا يعني ما ذكرناه من معاني بعض الأبنية أَنَّ هذه الدلالات محصورة فيها، فما ذكرناه منها دلالات غالبة أو شبه مُطَّردة، وثمَّة أبنية أخرى لدلالات سماعية يمكن الإفادة منها أيضاً.

فإذا كان ثمَّة أربعة أبنية قياسية لاسم الآلة هي: (مِفْعَل، ومِفعال ومِفعلة وفَعَّالة) فإنَّ أبنية كثيرة سماعية لاسم الآلة يمكن البناء عليها عند الضرورة، فنجد مثلاً:

على وزن فِعال: سِنان وجِهاز، وعلى وزن فَعْلة: حَرْبة، وعلى فَعْل: سَيْف، وعلى فُعْل: رُمْح، وعلى فِعْلة: قِرْبة، وعلى فاعول: ماعون وصاروخ، وعلى فِعِّيل: سِكِّين، وعلى إفْعيل: إزْميل، وعلى فَوْعَل: زَوْرق، وعلى فَعيلة: سفينة...

وقد أقرَّ مجمع القاهرة تخصيص اثنين وعشرين بناءً بمعان محدَّدة، ضَمَّنَّاها في تضاعيف ما سبق من كلامنا على الأبنية، ولا نزعم أننا استقصينا كلَّ دلالاتها.

٢ - الاشتقاق اللغوي:

إذا كان الاشتقاق كما سبق هو «أخذ كلمة من كلمة أو أكثر بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاقٍ في الأحرف الأصلية وترتيبها، كأبنية الأفعال والأسماء والمشتقات» فإنَّ هذا التعريف ينطبق تماماً على الاشتقاق الصرفي الذي يقتصر على أَخْذ كلمة من أخرى. ولكن يدخل تحت هذا التعريف أنواع أخرى من

الاشتقاق، وهي وإن كانت تتفق معه في الغرض، فإنَّها تختلف عنه من حيث إنه لا يشترط فيها تغيير الصيغة أو الوزن، كما لا يشترط فيها التوافق في ترتيب أحرف كل من الكلمتين، ولكن هذه الأنواع لم تبلغ درجة الاطِّراد، ولذا آثرنا تسميتها **(الاشتقاق اللغوي)**، لتمييزها من سابقها الاشتقاق الصرفي الذي هو مُطَّرد. ومن المتفق عليه بين الباحثين أنه «لا مُشاحَّة في الاصطلاح».

وللاشتقاق اللغوي أربعة أنواعٍ هي: **الإبدال، والقلب، والنَّحت، والإلحاق.**

١ - الإبدال أو الاشتقاق الإبدالي:

«الإبدال هو جَعْل حرف بدل حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة، وفي موضعه منها، وهو ضربان: صوتيّ ولغوي». فالصوتي هو ما تمليه ضرورة صوتية نطقية، والغَرَض منه تسهيل النطق بالكلمة عند تتابع حرفين لا يتيسَّر الجمع بينهما، وهو مُطَّردٌ عند التقاء أحرف معينة، كما في قولنا **(ازْدَهر)** بإبدال التاء دالاً في أصل الفعل المشتق الذي هو **(ازْتَهر)** على وزن **(افتعل)**، وقولنا **(اصْطَبَرَ)** بإبدال التاء طاءً كما في أصل الفعل المشتق وهو **(اصْتَبَرَ)**، وإذا وقع هذا الإبدال

في حروف العلة - وقد لا يكون ذلك لضرورة نطقية - سُمِّي إعلالاً. ومباحث هذا النوع من الإبدال الصوتي الذي يُسَمَّى أيضاً صرفياً مبسوطةٌ في كتب الصرف، وتسميتنا إياه (صوتياً) لتمييزه مما جرى عليه اللغويون من تسمية للاشتقاق الأصغر بالاشتقاق الصرفيّ، الذي سبق عرضه.

أما **الإبدال اللغوي**، فهو جعل حرف بدل حرف آخر لغير ضرورة صوتية، وهو غير مُطَّرد كقولهم: «هَتَنَت السماء وهَتَلَتْ، وهَطَلَتْ..، وقولهم الغَيْم والغَيْن» ويسمِّيه ابن جنِّي (الاشتقاق الأكبر)، ويمثل له بقولهم: نَعَقَ ونَهَقَ.

كان الغالبُ عند القدماء في تعليل هذه الظاهرة ردَّها إلى اللهجات أو لغات القبائل، وأن المبدلات لا تعدو المرادفات في دلالاتها. ولكن الدراسات الحديثة أثبتت أن لهذا الإبدال وظيفة دلاليّة هي التَّخْصيص والتنويع في الدلالة العامة الشائعة، ومن ذلك قول الثعالبي في فقه اللغة، في الإبدال بين الجيم والحاء: (جَزَّ الصُّوف وحَزَّ اللحم)، وكلاهما فيه تنويع للمعنى العام وهو القطع. ومن ذلك قول ابن السكيت في كتاب الإبدال: «هَتَنَت السماء وهتَلَتْ، وهو فوق الهطل». وفي هذا الإبدال تصريح بتنويع

المعنى العام وهو الإمطار. ومن ذلك أيضاً قول ابن سيده في المخَصَّص: «العَطَف [بالعين]: كثرة شعر الحاجبين، والغَطَف [بالغين]، قلّة شعر الحاجبَين، وهو ضد الوَطَف». ومنه تسمية الفتاة الشائع (وطفا) أي وَطْفاء، وهي المقرونة الحاجبين. ولو أردنا تتبُّع حالات الإبدال في العربية لما وفَّاه إلا معجم خاص به، وهذا ما قُمتُ به في كتابي (معجم الإبدال اللغوي من لسان العرب- الأفعال)، الذي جاء في نحو مئتي صفحة، وسيصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق، وتبيَّن منه أنه لا يكاد يخلو حرفٌ من حروف الهجاء العربي من الإبدال. والمهم هنا أن نؤكِّد أن للإبدال وظيفة دلالية، وهي التنويع في المعنى العام للأصل، أو بين ما يُسَمَّى المترادفات، «ومن فوائده - كما قال عز الدين التنوخي - أنه قد يُنتفع به في المصطلحات العلمية بتخصيص اللفظين المتعاقبين [أي المبدلَيْن] لـمُسَمَّيَيْن متشابهين بينهما علاقة معنوية».

وقد أفاد المصطلحيون العرب فعلاً من هذه الظاهرة الاشتقاقية، فخصَّ اللغويون كلمة (الغَبْن) للثوب، و(الخَبْن) للعروض في الشعر، وكلاهما يدلُّ على النقص. وأفاد الأطباء منه فوضعوا (التخدير) لمقابلة المصطلح الأجنبي (anesthesie)،

ومصطلح (التختير) لمقابلة (narcose)، وكلاهما يفيد معنى تغييب الإحساس بالألم، ولكن بدرجات متفاوتة. وأفاد المهندسون الزراعيون منه. فاستعملوا كلمة (التأريث) لمقابلة المصطلح المساحي الأجنبي (abornage)، وكلمة (التأريف) لمقابلة المصطلح المساحي الآخر (cadastre).

إننا نرى أن الإبدال منجم غنيٌّ للتوليد والاشتقاق، وأنه لم يستثمر حتى الآن كما يجب لخدمة العربية بتمكينها من الدلالة على الفروق التنويعية أو التدريجية في مُسَمَّيات أشياء لم يألفها العرب في بيئتهم مما أدَّى إليه التقدُّم العلمي.

٢ - القلب أو الاشتقاق التقليبي:

«وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستّة وما يتصرَّف من كل واحد منها عليه»، وفيه تُحفَظ مادة الفعل دون هيئته، وكان ابن جني يسميه (الاشتقاق الأكبر). ومن أمثلتهم على ذلك «أن (جَبَرَ) وتقاليبها حيث وقعَتْ فهي للقوة والشدَّة، ومنها جَبَرْتُ العظمَ والفقيرَ: إذا قوَّيْتَهما، والجَبْر: المِلك لقوَّته

وشدَّته، ومنها رجل مُـجَـرَّب: إذا جَـرّبَتْه الأمور، وكذا البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها، وهو قوَّة في أمرها».

ومن المعروف أن الخليل بن أحمد الفراهيدي بنى معجمه (العَيْن) على التقاليب الستّة لكل جذر ثلاثي، حتى لا تضيع منه مادة لغوية واحدة، على أن كثيراً مما تؤدي إليه هذه التقليبات هي من الجذور المهملة التي لم يجر بها اللسان العربي، كما أن بعض هذه التقاليب الستَّة لا يجمعها أحياناً جامعٌ واحد إلا إذا كان واسعاً فَضْفاضاً، ذلك أنه يندر أن يكون للجذر الواحد معنى واحدٌ، آية ذلك أن معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس صدَّر كل جذر بدلالات هذا الجذر التي سماها الأصول، والتي غالباً ما تتَعَدَّد، مثال ذلك قوله: «أصَل: الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها من بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحَيَّة، والثالث: ما كان من النهار بعد العشيِّ». وتابعه على ذلك المعجم الكبير لمجمع القاهرة، إذ صدَّر كل جذر بالدلالات الأصلية العامة له، فقال: د ع و: الطَّلَب، النِّداء، الانتساب.

ويمكن الإفادة من هذا النوع من الاشتقاق للتعبير عن الفروق التنويعية في الدلالة الأصلية. فإذا كنا نستعمل اليوم (جَذَبَ وجَبَذَ)

بمعنى واحد، فلا شيء يحول دون أن يُخَصِّص المصطلحيون **(جذب)** لمعنى، كأن يكون: شدَّ الشيء إليه بيُسْر، و **(جَبَذ)** لمعنى شدَّ الشيء إليه بمعاناة وقوَّة. وقد سبقنا بعض اللغويين المعاصرين إلى هذا عندما قال: «إن هذا الضرب من الاشتقاق يمكن الانتفاع به كالإبدال، وذلك في اشتقاق اسمين من أحرف مادة واحدة لمسمَّيَيْن متشابهين في الشكل والعمل أو في أحدهما.. مثال ذلك **(السِّوار)** للحُلي الذي يحيط بالمعصم من ذهب أو فضة، و**(الرَّسوة)** على ما كان من خَرَزٍ أو معدن رخيص مقلَّداً».

٣- النحت أو الاشتقاق النحتي:

وهو في اصطلاح أهل اللغة «أَخْذ كلمة من كلمتين أو أكثر [كالجملة] مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، بأن تعمد إلى الكلمتين أو الجملة، فتسقط من كل منهما أو من بعضهما حرفاً أو أكثر، وتضمَّ ما بقي من أحرفِ كل كلمة إلى الأخرى، وتؤلِّف منهما كلمة واحدة، فيها بعض أحرف الكلمتين أو الأكثر، وما تدلان عليه من معانٍ نحو **(بَسْمَل)**، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، و**(الحَزْرَمة)** من الحزم والرأي، و**(عَبقسيّ)** نسبة إلى عبد القيس». ويسمِّيه بعضهم **(الاشتقاق الكُبَّار)**.

يذهب بعض اللغويين إلى أنَّ النحت سماعيّ، فلا نزيد على ما سُـمِعَ من العرب، وهو لا يزيد على ستين كلمة. ولكن كثيراً من المحدثين يذهبون إلى إمكان القياس عليه، ولذلك أقَرَّت مجامع اللغة العربية «جواز النحت عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية». وقد أفاد بعض المصطلحيِّين المعاصرين من هذا الاشتقاق، فصاغوا عليه (السَّرْمَنَه) نحتاً من السير في المنام، وقالوا (قَبْتاريخ) نحتاً من (قَبْل وتاريخ)، و(الكهرطيسيّ) نحتاً من كهرباء ومغناطيس.

وواضح أن هذا الاشتقاق يقوم على لصق بعض أحرف كلمتين أو أكثر للوصول إلى كلمة جديدة، وهذه هي طريقة اللغات اللَّصقية لا اللغات التصريفية كاللغة العربية، ولذا فنحن نرى أن النحت وسيلة اختصار واختزال أكثر منه وسيلة توليد لغوي، ويعضد ما ذهبنا إليه أننا بحثنا في ثلاثة معجمات موحَّدة، أصدرها مكتب تنسيق التعريب، وهي معجمات: النفط، والفيزياء، والطب، فلم نجد إلا (١٣) ثلاثة عشر مصطلحاً منحوتاً من مجموع (١١٢٣٢) أحد عشر ألفاً ومئتين واثنين

وثلاثين مصطلحاً، بنسبة لا تجاوز الواحد بالألف وهي نسبة ضئيلة جدّاً بالقياس إلى الاشتقاق الصرفيّ. ومع ذلك، فإن ضرورات الاصطلاح قد تدعو للإفادة منه.

والذي نراه أن ما يسمى (التركيب المزجي) أقدر على ولادة المصطلحات، ويختلف عن النحت بأن التركيب المزجي يقوم على دَمْج كلمتين دون حذف حرف منهما للحصول على كلمة واحدة جديدة، فيها معنى من كل واحدة منهما، وهذا التركيب أصيلٌ في لغتنا العربية العدنانية وأخواتها اللغات الجزيرية، ومنه: بعلبك، بيت لحم، اللأدريَّة.. وقد وضع المحدثون عليه كلمات قُبلت وشاعت منها: اللامبالاة واللاسلكي، بدمج لا النافية ومبالاة، ولا النافية وسلكي، ومنها (البرمائيّ) بدمج كلمتي (برّ وماء). وهو أكثر وضوحاً من النحت لأن النحت لا يفهم إلّا إذا فُهم أصله، فأنا لا أفهم الفعل المنحوت مثل (دَمْعز)، إلا إذا عرفت الأصل المنحوت منه وهو قولهم (أدام الله عزك)، ولا (طَلَبْق) إلا إذا عرفت أصلها الإسنادي المنحوتة منه وهو قولهم: (أطال الله بقاءك). أما التركيب المزجي فإنه يفهم مباشرة.

٤ - الإلحاق أو الاشتقاق الإلحاقيّ:

لم يذكر اللغويون القدماء ولا المحدثون هذا الضرب من الاشتقاق، ولكننا وجدناه يدخل في حدِّ الاشتقاق، لأنه أخذ كلمة من أخرى بتغيير في هيئتها. ويمثل القدماء لهذه الظاهرة بكلمات مثل (جَدْوَل) المؤلفة من إلحاق الواو بالجدل، ولا يبعد منها (الكوثر) المؤلف من إلحاق الواو بالكُثْر.

وقد أدرج اللغويون القدماء الإلحاق في أبنية الأفعال من مثل (شَمْلَلَ) على (فَعْلَل)، و(بَيْطر) على فَيْعل، و(جَهْوَر) على فَعْول، و(سَنْبل) على فَنْعل.. وقد أباح لغويون قدماء إلحاق الحرف الأخير من الفعل الثلاثي بمثله كأن يقال «ضَرَبَ وضَرْبَب ودَخَلَ ودَخْلل»، وجعلوه مُطَّرداً.

وإذا كان القدماء يرون أن الإلحاق هو «أن تَبْسُط العربُ الاسم والفعل، فتزيد في عدد حروفهما، ولعلَّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر والقافية» كما يقول ابن فارس، فإن معظم اللغويين المحدثين - والكاتب منهم - يرون أن الإلحاق مما يمكن الإفادة منه في توليد ووَضْع كلمات ومصطلحات جديدة، لأن همَّ المعاصرين اليوم

ليس هو تسوية الأوزان والقوافي، بقدر ما هو وَضْعُ المقابل العربي للكلمات والمصطلحات الأجنبية الوافدة. وممن دعا إلى الإفادة من الإلحاق المهندس حسن حسين فهمي في كتابه (المرجع في تعريب المصطلحات)، حيث يقول: «فَعَلَل: صَهْرَر: قياسٌ مستحدث على الرباعي المجرَّد، ويمكن ابتكار معنى حديث لهذا الوزن هو التَّغَلْغُل أو الانتشار، فيقال صَهْرَرَ الصانع المعدن أي صهره ونشره أو صَهرَه وكسا به شيئاً آخر». ومنهم الدكتور محمود الجليلي حيث يقول: «إن إضافة الحروف لتكوين صيغ جديدة أمرٌ من صميم اللغة العربية وعامٌّ فيها.. وإنَّ الحاجة إلى المصطلحات الطبية الكثيرة توجب الاستفادة من ذلك».

وبَعْد: فهذه أنواع الاشتقاق أَهَمِّ خصائص لغتنا، وأهم طرق التوليد فيها، عرضناها في حُدود ما يحتمله بحث ثقافيّ لغويّ عام، فبيَّنا أن الاشتقاق الصرفي هو أعلاها سهماً في إنتاج الألفاظ والمصطلحات، وأظهرنا ميل المحدثين إلى الإفادة من الاشتقاق الإبدالي، وأشرنا إلى إمكان توظيف الاشتقاقات: التقليبي والنحتي والإلحاقي في التوليد اللغوي على اختلاف حظِّ كل منهما في القبول.

ثانياً: المجاز

المجاز هو الطريقة الثانية من طريقتي التوليد اللغوي ويعني إعطاء الكلمة العربية القديمة دلالة جديدة لم تكن لها من قبل. وإذا كان المجاز - لغةً - هو المسْلك والممَرّ، فإن معناه الاصطلاحي هو «الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصحّ مع قرينة عدم إرادته» أي عدم إرادة المعنى الأصلي الحقيقي. أو «هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي». وهو بهذا الحد يقابل مصطلح (الحقيقة) الذي هو «الكلمة المستعملة لما وُضِعت له في اصطلاح التخاطب»، فإذا قلت: (ميزان الصيدليّ حسَّاس) فقد استعملت الميزان على الحقيقة، وإذا قلت (أبو تمام والبحتري في الميزان) فقد استعملت الميزان على المجاز بمعنى المقارنة الفنيّة بين الشاعرين.

يقوم المجاز على علاقة المشابهة بين المستعار والمستعار له، وعلى علاقة الملابسة، وما عُبّر عنه بالمجاز المرْسَل بعلاقاته السببيّة أو الكلية أو الجزئية أو المكانية.. أو المجاز العقلي وتفريعاته المتعددة. وقد أفاضت كتب البلاغة في تصنيفها وشرحها.

كان المجاز أداة توليد لغوي في صدر الإسلام، وكانت كلمات (الرسول والقرآن والإيمان والزكاة والحجّ) من أوائل الكلمات التي أخذت دلالات جديدة بطريق المجاز. فالرسول هو المبعوث والموفد عامةً، وصار هو المبعوث بدينٍ من لدن ربِّ العالمين. وكان القرآن هو القراءة أو المقروء عامة، ثم خُصِّص بكلام الله المنزل على رسوله محمد (ﷺ). وكان الحج هو القصد إلى عظيم، فخُصِّص بالقصد إلى مكَّة في أوقات محدَّدة. وقد سارت هذه المصطلحات الإسلامية الجديدة المولَّدة مجازاً، وانتشرت حتى صارت وكأنها هي الحقيقة، حتى كادت تُنْسى معانيها الأصلية الحقيقية، لو لم تحفظها لنا كتب اللغة، ومعروف أن المصطلح عندما يشيع يصبح من اللغة العامة، وليس من اللغة الاصطلاحية التي هي: «اتفاق جماعة مخصوصة على أمر مخصوص».

وإذا ابتعدنا عن مصطلحات البلاغيين لنبسِّط مفهوم المجاز قلنا: إن ما يقوم عليه المجاز هو نقل كلمة من معناها الأصلي إلى معنى جديد، لتشابُهٍ بين مُسَمَّيَيْن أو مُلابسةٍ. مثال ذلك:

• **القِطار** هو سيْر الإبل على نَسَق، واحداً خَلف واحد، ولـمَّا رأى المحدثون واسطة النقل (الترين = le trein) وهي تشبه قطار الجمال

في الصحراء، اصطلحوا على تسميتها (قِطاراً)، وقد راج هذا المصطلح وشاع بين الناس حتى صار من اللغة العامة، ونسي الناس المعنى القديم للقطار، فما يعرفون كلمة (القطار) إلا لهذه الآلة.

• **الوشيعة:** هي في الأصل كُبَّة الغَزْل. ولَفَّة القطن، وقد وجد الفيزيائيون أن شكل الأداة الكهربائية (بوبين = bobine) يشبه شكل الوشيعة القديمة، فأطلقوا على اللُّفافة النحاسية الكهربائية مصطلح (الوشيعة)، حتى نسي الناس عامّة المعنى الأصلي للوشيعة، فما يفهمون اليوم إلا الوشيعة الكهربائية.

ولـمَّا قامت النهضة العلمية في العصر العباسي عمد العلميون إلى المجاز لتوليد مصطلحات لعلومهم. فتجوَّز الرياضيون باستعمال الجَذْر والأسّ، والنحاةُ باستعمال النصب والرفع.. والعروضيّون باستعمال البحر والشَّطْر والتذييل... وتجوَّز الفيزيائيون باستعمال السَّمْت والجِرم والأُنبوب والسَّهم.. وتجوَّز الأطباء باستعمال الحَصْبة والوِرْد والرطوبة.. وكل ما سبق ذو دلالات وضعية حقيقية، نُقلت إلى لغة الاصطلاح بطريق المجاز، بحسب الحاجة.

وقد أكثرَ المحدَثون من الاستفادة من المجاز في مصطلحاتهم، ففي دراسة إحصائية قمنا بها لما ورد من مصطلحات

وضعت بطريق المجاز في بعض المعاجم المتَخصِّصة تبيِّن لنا ما يأْتي:

- في المعجم الطبي الموحَّد (حرف الفاء)، كانت نسبة المجاز هي (٤٨٠/٢٥) أي خمسة وعشرون مصطلحاً من مجموع أربع مئة وثمانين.
- في معجم العلوم البحرية (حرف الجيم)، وجدنا (١٤٦/٢٤) مثل: الشِّكام، الدِّثار، الدِّسار..
- وفي معجم المصطلحات الزراعية (حرف الكاف) وجدنا (١٤٤/٧).
- وفي مصطلحات الإلكترونيات وجدنا (٢٧٠/٦٢) منها: صِمام، شَبَكَة، حُزْمة...

فمن مجموع (١٠٤٠) ألفٍ وأربعين مصطلحاً علمياً، كان ما وضع بطريقة المجاز (١١٨)، أي إن النسبة العامة هي نجو (١٢%)، أي إنها الطريقة الثانية للتوليد بعد الطريقة الأولى في التوليد وهي الاشتقاق الصرفي.

دعا اللغويون والمعرِّبون المحدثون إلى الإفادة من المجاز وتوظيفه في توليد ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية. ومن

هؤلاء ضاحي عبد الباقي في كتابه (المصطلحات العلمية قبل النهضة الحديثة)، إذ أكَّد أن المجاز كان أداة لوضع طائفة من المصطلحات في العصور المختلفة، وسار على نهجه المجمعي المصطلحيّ مصطفى الشهابي. إذ قال: «لا بد لنا من الرجوع إلى المجاز في وضع عدد كبير من مصطلحات العلوم الحديثة كالقطار والشاحنة». ويتَّضح من كل ما قدَّمنا أن المجاز يقوم على إحياء الألفاظ القديمة المهْمَلة أو المماتة، وشحنها بدلالات جديدة لم تكن لها. وهنا تكمن أهمية المعجمات التراثية وكتب اللغة التي حفظت لنا ما كان من لغة العرب: مُستعملة ومُهْمَلة ومُماتة، ليأتي يوم نجد فيها عوناً لا غنى عنه في توليد الألفاظ والمصطلحات في عصرنا هذا.

لم نجد من المحدثين من أنكر استعمال المجاز في وضع الألفاظ والمصطلحات الجديدة، ولكننا وجدنا من انتقَدَ أسلوب التجوَّز الذي مارسته بعض الجهات العاملة في وضع المصطلح، آخذين عليها أن غالبية مصطلحاتها «تعتمد على مجموعة من كلمات البدو والرُّعاة» وأنها يغلب عليها الغرابة والحوشية، كاستعمال (المِـثْعاب) في مقابل (siphon)، و(الكَوْثل) لمقابلة (gouvernail)

وهي دفة توجيه السفينة. بيد أن نقدهم هذا مردود بأن وضع المصطلحات بطريق التجوُّز من اللغات القديمة هو منهج عالميّ في الاصطلاح، بدليل أن الأوربيين وضعوا اسم (الطائرة = avion) مجازاً من اسمٍ لطائرٍ أسطوري قديم هو (avis) ورد في اللغة الإغريقية القديمة في مرحلة بداوتها. أما الغرابة والحوشية فهي مما يفضِّله المصطلحيون، لأن الكلمة الغريبة لا تستعملها العامة، ولذا فهي عند إحيائها لمقابلة مصطلح أجنبي لا يعرفها الناس إلا بهذا المعنى الجديد، وأما غرابتها وحوشيتها فإنَّ الاستعمال كفيل بتأنيسها وتليينها. وهذه أيضاً حال اللغات الأجنبية التي تأخذ الكلمات الإغريقية أو اللاتينية فتحمِّلها الدلالة المعاصرة لعلاقة مشابهة بين الكلمتين القديمة والجديدة.

ومما يجدر ذكره أن المؤتمرات اللغوية كانت تدعو دائما لـجَرْد المعجمات العربية القديمة لاستخراج الكلمات التي يمكن أن يفاد منها في وضع المصطلح العربي وإحيائها. وقد أسهم كاتب هذه السطور بعمل كبير واسع قد يكون الفريد من نوعه لتلبية تلك الدعوة، إذ عمدْتُ إلى معجم لسان العرب فجرَدْتُه كاملاً، ثم استخرجت منه الكلمات التي يمكن أن تكون مصطلحات، كما

هي على حالها أو بعد تحميلها دلالات جديدة بطريق المجاز، فكان أن أَلَّفت ثلاثة معجمات منها: هي: **(معجم الكلمات المصطلحية من لسان العرب- الطب والعلوم والعمارة والجغرافية والصناعة)**. وزَخَر بنحو **(٢٠٠٠٠)** عشرين ألف كلمة. و**(معجم الكلمات المصطلحية من لسان العرب- الحيوان والنبات)** وضَمَّ اثني عشر ألف كلمة. و**(معجم الكلمات المصطلحية من لسان العرب- الإدارة والاقتصاد والعسكرية والفنون والرياضة)**. واشتمل على نحو سبعة آلاف كلمة. وكل تلك الكلمات يمكن الإفادة منها في وضع ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية. وقد صدرت هذه المعجمات عن مجمع اللغة العربية بدمشق.

قواعد التسمية في العربية:

الغرض من توليد الألفاظ الجديدة والمصطلحات هو تَسْمية الأشياء، وللتسمية في العربية قواعد هي:

- **التسمية بصفة الشيء:** مثل تسمية القدماء **(الجامِع)**، وإنما هو **(المسْجد الجامع)** وقد انتقلت الصفة إلى الاسمية، ومن هذا

القبيل تسمية المعاصرين (المدَرَّعَة)، وإنما هي في الأصل (السيَّارة المدَرَّعَة) أي المحَصَّنة والمحمية.

- **التسمية بالمصدر:** إذ سُمِّي المال المخَبَّأ الذي يعثر عليه (كَنْزاً) وهو مصدر الفعل كنَـز. وكذا (السَّجع) في علم البلاغة، ما هو إلا مصدر الفعل (سَجَعَ) انتقل من المصدرية إلى الاسمية. وقد سمَّى المحدثون بالمصدر، فقالوا: الطَّيران، الإذاعة، الاتصالات..

- **التسمية بالمجاز والمشابه:** إذ سُمِّي استخراج الأحكام (الاستنباطَ) على سبيل الاستعارة، والاستنباط في الأصل هو استخراج الماء بالحَفْر عليه، فبه يستخرج الفقيه الحكم من النص فِعْلَ من يستخرج الماء من الأرض بالحفر. وبها سَمَّى المحدثون مجموعة الموظفين في مصلحة ما (الدائرة)، وهي في الأصل الشكل الهندسي المعروف، وكذا سَمَّوها (المكتب) على سبيل المجاز المرسل الذي علاقته المكانية.

- **التسمية بالإضافة إلى أسماء الأعيان:** وعلى هذه سَمَّى القدماء الأمراض: (ذات الجَنْب وذات الرئة)، بالنسبة إلى

الأعضاء المصابة، وسَمَّى المحدثون (الكهرباء) نسبة إلى حجر (الكهرمان) الذي لوحظت فيه تلك الظاهرة الفيزيائية قديماً.

- **التسمية بالنسبة إلى أسماء الأعلام:** وقد وضع القدماء على هذه القاعدة كثيراً من أسماء المذاهب الدينية كالمالكية نسبة الإمام مالك، كما وضع المحدثون عليها أسماء لمذاهب سياسية مثل الماركسية أو فلسفية مثل الأفلاطونيَّة.

- **التسمية بالأصوات:** فقد سمَّت العرب الغرابَ (الغاق) بصوته، وسمت الصُّرَد (الواق) بصوته. ولعل منها تسمية المعاصرين القذيفة الكبيرة المدوِّية (بالصاروخ) لصوتها الصارخ. إذ ليس في مادة صرخ اللغوية ما له صلة بالقذف أو الدفع.

- **التسمية بالمعنى:** وهي أهم علل التسمية وقواعدها، وأمثلتها أكثر من أن تُحصى، إذ سُمِّي (الكتاب) من الكتابة، و(السماء) من السُّمُو وهو الارتفاع، و(الخَيْلاء) من الخيل لزهوها، وسمَّى المحدثون (المعلوماتية) من العِلم، و(الطائرة) من الطَيران، والحاسوب من الحساب.

الطريقة الثانية: الاقتراض اللغوي:

١ - مفهوم الاقتراض اللغوي ونوعاه:

التقارض بين اللغات ظاهرة عامة فيها جميعاً، وهو أوضح آثار التقاء الحضارات واحتكاكها. وقد اقترضت العربية من غيرها من اللغات الأجنبية قديماً وحديثاً ما احتاجَتْ إليه ممَّا لم تجد له مقابلاً فيها، كما أقرضت العربية غيرها من اللغات قدراً كبيراً من كلماتها صُنِّفت فيه كتب ومعجمات كثيرة.

والمقترض من اللغات الأجنبية على نوعين:

الأول: المعرَّب: «وهو كل كلمة أجنبية دخلت العربية قديماً أو اليوم أو غداً، على أن تكون خاضعة لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها. ونسمِّي هذا النوع معرَّباً، لأن روح العربية سَرْت فيه فأصبح جزءاً من البناء اللغوي العربي».

ومن معرَّبات القدماء: فردَوْس، سُنْدس، سِجِّيل، مِشكاة، وهي مفردات قرآنية، ومنها ديوان، مهندس، فندق، مغناطيس. ومن معربات المحدثين الشائعة: طَقْم، ميكانيك، إلكترون، بنك، فيزياء... وحكم هذه المعربات أن تدخل حَرَم اللغة وتصير جزءاً

من ثروتها اللفظية، تسري عليها أحكامها من اشتقاق وتصريف، كما الكلمات العربية الأصيلة. ويُسَمَّى نقلها إلى العربية **(التَّعْريب)** الذي حدَّه الجوهري في الصحاح بقوله: «هو أن تتفوَّه العربُ بالكلمة الأعجمية على منهاجها»، أي أن تنطق بالكلمة الأعجمية بما يوافق منهاج العرب في الكلام من التزام ثوابت صوتية وقواعد صرفية، سنفصل القول فيها.

الثاني: الدخيل: وهو كل كلمة دخلت العربية من دون أن تخضع لمقاييس العربية وأبنيتها وحروفها، ونسميه دخيلاً، لأنَّ روح العربية لم تسر فيه، ولم يصبح جزءاً من البناء اللغوي العربي مثل: إبستيمولوجيا، مورفولوجية.

أما حُكْم الدخيلات من الكلم، فهو أنها تستعمل في الكلام والتواصل، ولكنها تظلُّ خارجَ حرم اللغة، إلى أن تجدَ اللغة العربية المقابلات العربية المكافئة لها توليداً أو تعريباً، مثال ذلك أن العرب استعملوا في بداية نقل العلوم في العصر العباسي كلمات دخيلة مثل: قاطيفوري، ماثيماطيقا، ريطوريقا. ولكنهم ولَّدوا لبعضها فيما بعد مقابلات عربية مكافئة، فقالوا: مقولات، رياضيات، خطابة،

وعَرَّبوا كلمة (موسيقا) فصارت من لغتهم وتصرفوا فيها فقالوا موسيقيّ وموسيقية...

٢ - التعريب اللفظي ومكانته في التنمية اللغوية:

يلحظ أننا استعملنا عبارة (التعريب اللفظي)، تمييزاً له من بقية مفهومات التعريب عند المعاصرين الذين استعملوه بمعنى الترجمة، وبمعنى وضع المصطلحات العلمية العربية المقابلة للأجنبية، وبمعنى تدريس العلوم باللغة العربية، وبمعنى طَبْع التوجُّهات السياسيَّة والاجتماعية بطابع عربي من حيث المضمون والهدف، أو ما يمكن أن يُسَمَّى تعريب الفكر.

كان التعريب اللفظي في كل عصر عنصراً من عناصر نماء اللغو وتكثيرها، ولكن لا بُدَّ من التنبُّه إلى أنه لم يكن العنصر الأهم والأفعل في تطورها، بل كان وسيلة محدودة جداً بالقياس إلى التوليد اللغوي اشتقاقاً ومجازاً، ودليلنا على ذلك أن كتاب (المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) لأبي منصور الجواليقي (٥٣٩هـ) ضَمَّ نحو (٩٠٠) تسع مئة كلمة معرَّبة، بدءاً من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الهجري السادس، فإذا قسَّمنا الكلمات المعرَّبة على ستة

قرون، فإن الناتج هو تعريب ثلاث كلمات كلَّ سنتين، وهو مقدار نَزْر جداً. هذا إذا سلَّمنا بعجمة أصول كل الكلمات التي زعمها معرَّبة، مع أننا نرى أن كثيراً مما ذكر يحتاج إلى نظر.

ولكنَّ النظرة الواقعية للمسألة تجعلنا نقرُّ بأن الحاجة إلى التعريب اللفظي اليوم هي أمَسُّ كثيراً، بالقياس إلى القرون الأولى؛ ذلك أن العرب كانت في ذلك العصر من الأمم المنتجة للعلم وكلماته ومصطلحاته، في حين نحن اليوم في وَضْع المتلقي المستهلِك لإنتاج الآخرين العلمي والتقاني والثقافي، ولأنَّ التقدُّم العلمي يفرز اليوم أضعافاً مضاعفة من المصطلحات بالقياس إلى ذلك العصر.

ولمعرفة مدى الحاجة إلى التعريب اللفظي والمعرَّبات عملنا على استخراج النسبة المئوية التي تمثلها المعرَّبات عند المحدثين، بالقياس إلى طرائق الوضع الأخرى، معتمدين عيِّنة من معجمات متخصِّصة متنوعة، فكان ما يأتي:

- في كتاب (مصطلحات علمية) للدكتور صلاح الدين الكواكبي (٣٥٤) مصطلحاً، المعرب منها (٢٦) مصطلحاً بنسبة مئوية هي (٣,٧%).

- في معجم الرياضيات (حرف الميم)، (٢٧٥) مصطلحاً، المعرب منها (٣) ثلاثة مصطلحات فقط، فتكون النسبة (٩ , ٠%).
- في قاموس الكيمياء من موسوعة الكويت العلمية (حرف اللام) (١١٦) مصطلحاً، المعرب منها نحو (٣٣) مصطلحاً، وهنا قفزت النسبة إلى نحو (٢٨%)، لأن علم الكيمياء علم مركَّبات يصعب توليد مقابل عربي لها.
- في (معجم المصطلحات الأدبية) حرف الهمزة (٩٤) مصطلحاً المعرَّب منها (١١) مصطلحاً، فتكون نسبة المعرب هي (١٢%).

وتبيَّن هذه العينة المتنوعة التخصُّصات أن نسبة تنمية اللغة بالتعريب اللفظي هي نحو (٥ , ١٢%).

أما في المعجمات المتخصِّصة التي صَنَّفتها مؤسسات لغوية علمية كالمجامع، فإن نسبة المعرب فيها تنخفض إلى نحو (٤ , ٤%)، ذلك أن المؤسسات العلمية أكثر ميلاً إلى التوليد، ولا تقرّ التعريب إلا عند الضرورة القصوى، في حين يكثر منه الأفراد أو المؤسسات التجارية اسْتسهالاً، ولنقص في الخبرة اللغوية المطلوبة. وعلى هذا فمتوسط النسبة المئوية للمصطلحات المعرَّبة في معجماتنا المتخصَّصة هي (٢ , ٨%).

وهكذا يتبيَّن لنا أن التعريب اللفظي من اللغات الأجنبية أمرٌ لا بُدَّ منه ولا مَفرّ، ونقل المصطلحات بألفاظها مما لا تستغني عنه لغة من اللغات، ونحن نرى الألفاظ الإنكليزية التي دخلت لغات متقدّمة ومتطورة كالفرنسية.

٣- منهجية التعريب اللفظي:

ليس من خلاف حول ضرورة التعريب اللفظي، بل الخلاف في منهجية هذا التعريب، بما يَتَّفِقُ والنظام الصوتي العربي وما نعنيه بهذا النظام مجموعة القواعد والضوابط التي تحافظ على سلامة اللغة العربية وأصالتها.

وهذه المنهجية مستقراةٌ من دراسة طريقة أهل العربية القدماء الذين أعطتنا تعريباتهم كلمات مثل: بستان، فِرَند، بلاط، برنامج، مشكاة.. حتى لا يكاد يميزها من الكلمات العربية الأصيلة إلا باحث مُتخصِّص، لأنها جاءت وَفْق طريقة العرب في النقل والتعريب، بخلاف معظم معرَّبات المتأخرين الذين جهلوا طريقة القدماء، فجاؤوا بمعرَّبات هي أقرب إلى الرطانة من مثل: سَلْحَدار لمنصب إداري، ويوزباشي لرتبة عسكرية، وترامواي لواسطة النقل الداخلي المعروفة.

وركنا منهجية التعريب اللفظي التي تهدَّينا إليها هي التزام الحروف العربية، والتزام البنية الصرفية للعربية.

١ً- التزام الحروف العربية:

وذلك باستبدالها بالحروف الأجنبية التي ليست في لغة العرب. يقول سيبويه عن نَقْل الأحرف الأعجمية إلى العربية عند التعريب: «يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم الجيمَ، لقربها منها، ولم يكن من إبدالها بُدٌّ لأنها ليست من حروفهم.. فالبَدل مطَّردٌ في كل حرف ليس من حروفهم، يُبْدلون منه ما قَرُب من الحروف الأعجمية». وقال د.مسعود بوبو: «إن القدماء جعلوا - عند التعريب - إبدال الحروف لازماً، وهم يصدرون في هذا الحكم عن بُعْد نظر وتَفَطُّن وحِرصٍ على عدم إفساد اللغة وأساسها بحروف أجنبية». إننا نرى - مع غيرنا - أن النظام الصوتي في كل لغة هو أثبت أنظمتها، ولذلك لم نر أمَّةً أدخلَتْ أصواتاً جديدة إلى لغتها، لقد نَقَلت اللغات الأوربية من العربية كلمات تحتوي على أحرف ليست من لغاتها، فلَم توجد لها أحرفاً جديدة، فهم لم يدخلوا الحاء إلى لغتهم عند نقلهم اسم العلم (مُحَمَّد)، بل أبدلوا به حرف الهاء، فنطقوه (مُهَمَّد) ونحوه. ولم

يضعوا للقاف العربية حرفاً جديداً في أبجديتهم عندما نقلوا كلمة (قُبَّة)، بل نطقوها (كُبَّا)، فأبدلوا القاف العربية الكافَ التي من لغتهم. أما بعض المترجمين أو المصطلحيِّين العرب فقد ذهبوا إلى اصطناع أصوات وأحرف ليست من العربية، لينطقوا بالكلمة الأجنبية وفق ما ينطقها أهلوها. فأدخلوا إلى الهجاء العربي حرف (ڤ) بثلاث نقاط لينطقوا كلمة (ڤيلا =villa) كما ينطقها أهلها، وأدخلوا إلى الحروف العربية الكاف الفارسية (گ) المعلَّوة بخط لينطقوا كلمة (اديوگرام) بكاف مهجورة كما ينطقها أهل لغتها، وعندما عرَّبوا كلمة (computer) كتبوها (كومپيوتر) بباء بثلاث نقاط، وأدخل آخرون الجيم بثلاث نقاط (چ)، وغيرهم الزاي بثلاث نقاط (ژ)، أَتَوا كُلَّ ذلك لينطقوا الكلمة الأعجمية كما هي في لغتها تماماً!!

إن ما ذهب إليه العلماءُ المحقِّقون والمختصُّون الأثبات هو أننا لسنا ملزَمين نُطْقَ الكلمة كما ينطقها أهلها، بل نحن ملزَمون بإخضاعها إلى أصول لغتنا، وذلك بنقل أحرفها إلى ما يطابقها من الأحرف العربية أو إلى أقرب الأحرف العربية إليها. وهذا ما تسير عليه كل اللغات. كان بإمكان الفرنسيين - مثلاً - أن ينطقوا كلمة (مَنارَة) العربية

(manarah)، ولكنهم لم يفعلوا، وقالوا (minareh = مينارية)، وكان بإمكانهم أن ينطقوا كلمة (مَسْجد) العربية كما ينطقها العرب وكل أحرفها موجودة في لغتهم، ولكنهم نطقوها (موسكي mosquée)، فالتزموا أصوات لغتهم هم لا أصوات اللغة المنقول منها.

٢ً- التزام البنية الصرفية العربية:

للبنية الصرفية العربية عناصر كثيرة، وما يهمنا هنا في مقام التعريب أن يُلْتزم منها ما يأْتي:

أ- عدد حروف الكلمة العربية:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «ليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدْتَ زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها حروف زائدة على البناء، مثل (عنكبوت) إنما أصلها (عنكب)» وواضح من كلام الخليل أنه يعني به مجرَّدات الكلم فحسب. أما بالزيادة – وَفْقَ سيبويه – فأقصى ما تبلغه سبعة أحرف، وذلك نحو (اشهيباب)، وعند ابن خالويه ثمانية نحو (عَقَبَّجيَّة) وهي الحمامة. وواضح أيضاً أن ما

يزاد على هذه الكلمات من ال التعريف أو التنوين أو ياء النسبة أو تاء التأنيث أو علامات الجمع والتثنية لا يُخِلُّ بعدد حروف الكلمة العربية، ومن الضروري التذكير بأنَّ أحرف المعرَّب كلها أصول، ولذا فإنَّ كلمات مثل **(إبستيمولوجيا، إيكولوجيا)** لا تُعَدُّ معرَّبة بل دخيلة، لأنها تجاوزت الحد الأعلى للأحرف في الكلمة العربية الواحدة.

ب- منع التقاء ساكنين في الكلمة:

من خصائص اللسان العربي «أنه لم يُجْمَع فيه بين ساكنَين» كما قال الفارابي في معجمه **(ديوان الأدب)**. ولكن اللغات الأجنبية التي نعرِّب منها يكثر فيها التقاء الساكنين، مثل: **(لالانْد- أكسفورْد)**. والواجب في مثل هذه الحالة أن نتخلص من التقاء الساكنين بأن نحذف أحد الحرفين الساكنين، فنعربها إلى **(لالَنْد وأكسفُرْد)** كما اقترح المجمعي مصطفى الشهابي. علماً بأنَّ العربية تقبل التقاء الساكنين إذا كان الحرف الأول منهما حرف مدٍّ والثاني أحد صوتَيْ حرف مُضَعَّف، نحو شابَّة ودُوَيْبَّة، لأن حرف المد هو حركة طويلة كما يقول اللسانيون، فكأنها خرجَت بذلك من كونها حرفاً إلى كونها حركة، وبذلك لا يُعَدُّ التقاؤهما من التقاء ساكنين.

ج- البدء بمتحرِّك:

من القواعد الصرفية الصوتية في العربية «أنَّ الحرفَ الذي يُبتدأُ به لا يكون إلا متحركاً». وقد نبَّه على هذا كل اللغويين.

والملاحظ أنَّ اللغات التي نُعَرِّب منها يكثر فيها البدء بحرف ساكن، نحو: (grèc: اغريق، france: فرنسا، platon: أفلاطون، grafit: غرافيت...).

والواجب في مثل هذه الألفاظ التغلُّب على هذه الحالة، لمخالفتها سنن العربية. يقول المصلح واللغوي طاهر الجزائري: «إذا وَقع في الكلمة الابتداء بساكن، وجب على المعرِّب إزالة ذلك بتحريك ذلك الساكن بزيادة همزة قبله، ولا يجوز إبقاؤه على حاله لأن العربية لا تحتمل ذلك». وهكذا كانت طريقة المعربين المحدثين أولاً زيادةَ الهمزة قبل الحرف الساكن، فنقلوا (france) إلى (إفرنسة)، ونقلوا (brésil) إلى (أَبْرزيل). ولكن المعربين تخلَّصوا - مؤخراً- من البدء بساكن بتحريك الحرف الأول من الكلمة المعرَّبة، بحركةٍ تناسب الحرف الثاني منها، فنقلوا (france) إلى (فَرَنْسا)، ونقلوا: (brésil) إلى (بَرازيل)..

وهكذا وبتغيير طفيف لا يَمَسُّ طبيعة الكلمة الأجنبية كثيراً، تدخل الكلمة المعرَّبة إطار البنية الصرفية العربية.

د - أن تكون الكلمة على إيقاع صوتي عربي:

أي على نَسَق تتابع الحركات والسكنات والمدُود في الكلمة العربية، فتكون بذلك ملحقةً بوزن عربي، فكلمة **(دفتر)** المعربة قديماً ملحقة بوزن **(فَعْلَل)**، وكلمة **(دُستور)** ملحق بوزن **(فُعْلول)** وكلمة **(فَكْس)** المعرَّبة ملحقة ببناء **(فَعْل)**. فهي ليست على وزن عربيّ من أوزان الأبنية، بل هي على إيقاع تلك الأبنية، ذلك أن الكلمة الأجنبية لا توزن أصلاً، لأن الميزان الصرفي خاصٌّ بالعربية، غَرَضُه تمييز الحرف الأصلي من الزائد في الكلمة. فقولنا: **(تَنَاصر)** على وزن **(تَفَاعَل)**. وقولنا **(استنصر)** على وزن **(استفعل)** يدلان على أن النون والصاد والراء حروف أصلية، وأن التاء والألف في **(تناصر)**، والألف والسين والتاء في **(استنصر)** حروف زائدة على الأصل، أُتي بها بغرض زيادة في المعنى هي المشاركة في الفعل الأول، والطلب في الفعل الثاني. وبما أن الكلمة الأجنبية لا توزن، عدَّ اللغويون أحرف الكلمة الأجنبية كلها أُصولاً، وعلى هذا قلنا: هي ملحقة بوزن عربي وليست على وزن عربي، إلا أنَّ

مجيء الكلمة على إيقاع عربي ملحقةً بوزن عربي يجعلها أقرب إلى العربية وأَدْخَل فيها، ولكنه ليس شرطاً لازماً.

إن المنهجيّة التي ذكرناها كفيلة بإعطائنا كلماتٍ معرَّبة مشابهة إلى حد بعيد الكلمات العربية الأصيلة، قادرةً على الاندماج فيها، تطبَّق عليها قوانينها في التصريف والاشتقاق وتصبح جزءاً من ثروتها اللفظية، فتغنيها دون أن تؤذيها أو تهجِّنها. إن كلمات مثل (طاولة، غاز، كمِرة، بوصلة، ساتِل، ورشة، بنك) دخلت العربية المعاصرة وشاعت دون أن تمسَّ النظام الصوتي العربي بأي أذى.

ولذلك، فإننا نَعُدُّ ما اجتمعت له هذه الشروط (معرَّباً) وحكمه حكم المنتسب إلى قبيلة بالولاء، أو إلى وطنٍ بطول الإقامة المشروعة فيه، يصبح له ما لأفراد القبيلة ولأبناء الوطن وعليه ما عليهم. وما فَقَد شرطاً إلزامياً منها يُعَدُّ (دخيلاً)، لأن وجوده في العربية مؤقَّت كالرجل الموالي الدخيل على قوم، يبقى عندهم مدة لضرورة، ثم يغادرهم ولا يُعَدُّ منهم. أو كالدخيل الأجنبي على وطن، لا يَلبث أن يثور عليه أبناء الوطن فيجلوه عن بلدهم.

ولكن الضرورة ولاسيما في وضع المصطلحات، قد تلجئ العلماء والباحثين إلى استعمال كلمة دخيلة، فلا بأس عليهم من استعمالها، لكي لا يتوقف العلم والبحث، ولكن يجب عدم الركون إلى هذا الكلم الدخيل، بل يجب متابعة العمل بجدٍّ لإيجاد البديل العربي المولَّد أو المعرَّب، مثال ذلك أن كلمات دخيلة شاعت في مطلع العصر الحديث مثل: أوتوموبيل، ستالايت، إبستيمولوجيا... ولكن الاجتهاد في إيجاد بديل عربي نجح في مقابلتها بكلمات: سيارة، فضائية، علم المعرفة.. وكنا ذكرنا أن هذا كان أسلوب العلماء القدماء في بداية عصر الترجمة ونقل العلوم؟

٤ - مخاطر الاقتراض اللغوي:

على الرغم من أن الاقتراض اللغوي ظاهرة عالمية لا تكاد تستغني عنها لغةٌ من اللغات، فإن ثمة مخاطر تنجم عن هذه الظاهرة، وهي مخاطر تزعزع الثوابت اللغوية للعربية وتهدِّد بنيتها العامة. ومن أكثر هذه المخاطر إقلاقاً ما يأْتي:

- **تغيُّر العربية وتحوُّلها إلى لغة أخرى:** لا يخفى أن نفراً من المعرِّبين والمترجمين لا يرون مسوِّغاً للخوف من كثرة المعرَّبات في

لغتنا، وحجتهم في ذلك أن الألفاظ - كثرت أم قلَّت - ليست من مقومات اللغة وأركانها، لأن ما يميِّز اللغات بعضَها بعض هو تراكيب جملها وحروف معانيها، أي بما اختصَّت به من قواعد الصرف والنحو وأساليب الاشتقاق. إلا أننا لا نرتاح إلى مثل هذه الطمأنة، ذلك أن عدد المصطلحات وألفاظ الحضارة التي تدخل الاستعمال سنوياً - كما ذكرنا - نحو عشرين ألف كلمة على أقل تقدير، ونحن مضطرُّون إلى إيجاد مقابلات عربية لها، فلو تساهلنا في الاقتراض تعريباً وتدخيلاً، لدخل لغتنا نحو خمسة آلاف كلمة في السنة، وهو عددٌ آخذ في التزايد عاماً بعد عام، فما الذي ستكون عليه لغتنا بعد قَرْنٍ أو قَرنين من الزمان؟ وهل سيبقى لنا لغة عربية إذا كان في مادتها ما يزيد على خمس مئة ألف كلمة غير عربية؟ ومن الطبيعي أن يحمل هذا التراكم الكمِّي من المقترضات كلَّ المخاطر التي بَيَّناها، فأي خاصيّة من خصائص العربية ستبقى معافاة وأي نظام من منظومتها سيظل سليماً، ونحن لا يمكن أن ننكر أو نتناسى القاعدة الجدليّة التي تصدق على اللغات صدقها على الظواهر الطبيعية الأخرى، وهي أن التراكم من شأنه إذا بلغ الذروة أن تتحول فيه الكمّيّة إلى كيفيَّة.

وتحوُّل كيفيـة اللغة إنما يعني أن تصبح لغة أخرى ما دامت قواعدها الصرفيـة والصوتيـة والدلالية - وهي أبرز مقومات استمرارها- سوف تكون عُرْضة للخرق والتغيير المستمرَّين مع دخول مقترضات جديدة من أسر لغوية تحمل خصائص مغايرة وغريبة عن لغتنا.

فهرس

الصفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول

التنمية اللغوية مفهومها وأهدافها ٩

مفهوم التنمية اللغوية ٩

أهداف التنمية اللغوية ودوافعها ١١

١ - مواكبة العربية لمتطلبات العصر ١٢

٢ - تطوير المعجم العربي المعاصر وتحديثه ١٣

٣ - تعريب العلوم وتوطين المعرفة ٢٧

٤ - تطوير لغة عربية علمية ٣٢

٥ - جعل اللغة العربية عالمية ٣٦

الصفحة

الفصل الثاني

طرائق التنمية اللغوية ووسائلها ٣٩

الطريقة الأولى: التوليد اللغوي ٣٩

١ - حد التوليد اللغوي ومفهومه ٣٩

٢ - طريقتا التوليد اللغوي ٤٣

أولاً: الاشتقاق ٤٤

نوعا الاشتقاق ٤٦

١ - الاشتقاق الصرفي ٤٦

الاشتقاق والأبنية ٥٣

معاني الأبنية في العربية ٥٤

٢ - الاشتقاق اللغوي ٦٤

١ - الإبدال أو الاشتقاق الإبدالي ٦٥

٢ - القلب أو الاشتقاق التقليبي ٦٨

٣ - النحت أو الاشتقاق النحتي ٧٠

٤ - الإلحاق أو الاشتقاق الإلحاقيّ ٧٣

الصفحة

ثانياً: المجاز ٧٥

قواعد التسمية في العربية ٨١

الطريقة الثانية: الاقتراض اللغوي ٨٤

١ - مفهوم الاقتراض اللغوي ونوعاه ٨٤

٢ - التعريب اللفظي ومكانته ٨٦

٣- منهجية التعريب اللفظي ٨٩

٤ - مخاطر الاقتراض اللغوي ٩٧

د. ممدوح محمد خسارة

مِن مواليد قطنا في ريف دمشق سنة ١٩٤١م.

١ - المؤهلات العلمية:

- الإجازة في الآداب – جامعة دمشق ١٩٦٦.
- الماجستير في علوم اللغة العربية – النحو والصرف – جامعة دمشق ١٩٨٩.
- الدكتوراه في علوم اللغة العربية – فقه اللغة – جامعة دمشق ١٩٩٣.

٢ - الصفة العلمية:

- عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أستاذ جامعي لعلوم اللغة العربية وعلم المصطلح.
- عضو اتحاد الكتاب العرب.
- عضو هيئة التحرير في مجلات عربية محكَّمة.

٣ - الإنتاج العلمي والأنشطة:

- نشر عشرات البحوث اللغوية في مجلات عربية محكَّمة.
- المشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية في سورية والوطن العربي.
- تأليف اثني عشر كتاباً في المعجمية والمصطلح والتعريب.

الطبعة الأولى / ٢٠١٧م

كلمة الغلاف

ما تعنيه التنمية اللغوية زيادة الثروة اللفظية للغة، وتجديد أساليب التعبير البياني والعلمي فيها، وهي مما لا تستغني عنه أنواع التنميات الأخرى التي يقوم عليها التقدم في العصر الحديث، في ميادين العلم والاقتصاد والثقافة؛ لأن اللغة هي الحامل اللساني لها جميعاً. وللإسهام في التدليل على قدرة العربية على النماء والتطور للوفاء بمتطلَّبات التعبير عن معاصرة فاعلة ومنتجة كان هذا البحث.